

الدولة كفاعل اقتصادي في زمن كوفيد - 19

بقلم الدكتور بابا الخرشى - استاذ باحث في الاقتصاد
جامعة ابن زهر



■ أولا: كوفيد 19 والنظام الاقتصادي الحالي يمكن الرجوع الى الركائز الأساسية للنظام الرأسمالي لفهم التغيرات المفاجئة التي يعرفها العالم في الوقت الراهن خصوصا في صورته النيوليبرالية السائدة منذ أواسط سبعينيات القرن الماضي.

1 - اعتماده على حافز الربح وقانون العرض والطلب والاعتماد على القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بشكل كبير.

2- السعي الى تراكم الرأسمال بشكل مستمر

3 - دور محوري للابنك والبورصات في هذا الاقتصاد الرأسمالي حيث اصحت مؤشراتها بمثابة بارومتر لصحة او مرض هذه الاقتصادات

4-عولمة هذا النظام حيث اصحت التجارة الدولية احد اهم ركائزه وهو مانجد تفسيرا له منذ عهد منظري الرأسمالية الأوائل آدم سميث (ونظريته في الميزة التجارية المطلقة)، وديفيد ريكاردو (ونظريته في الميزة التجارية النسبية)، كتفسيرات وتأسيسات نظرية لمزايا التجارة الدولية على صعيد تقسيم العمل وكفاءة استخدام الموارد والازدهار العالمي بشكل عام.

جاء كوفيد 19 ليقف صدا منيعا امام هذه المبادئ ، فالخسائر الاقتصادية والاجتماعية المسجلة والتي سوف تسجل كارثية بكل المقاييس وتجاوزت وسوف تتجاوز تلك التي عرفها العالم ابان أزمة 2008.

تشير التقديرات الاولى عن خسائر مليارية كاثار مباشرة لتفشي كوفيد19، ومن المتوقع تضاعفها مع انتشاره في مجموعة البلدان التي تمثل محور الاقتصاد العالمي .

فانما هذه الآثار المباشرة صناع القرار امام احد الخيارين الاتيين او بالأحرى الموازنة بينهما:

- ركود اقتصادي حاد (مقاربة اقتصادية)

- خسائر صحية وإنسانية (مقاربة صحية وإنسانية)

فهنا يستحضر الدور الاقتصادي للدولة وتدخلها في السوق حيث كوفيد 19 يمكن اعتباره بمثابة « سلعة عامة » تؤثر على المجتمع بأكمله وهو مايفسر ضرورة تدخل الدولة.

■ ثانيا: كوفيد 19 ومكانة الدولة لا يخفى على أحد ان من اهم النتائج التي اسفرت عنها الأزمة الاقتصادية العالمية في العام 2008، حين انهارت الأسواق العالمية هي المطالبة بضرورة تدخل الدول لإنقاذ الشركات والابنك، وهو ما حصل بالفعل .

اليوم وبعد تفشي وباء كوفيد 19، تبين للدول الأوروبية أن تحويل مهامها إلى القطاع الخاص لم يفرغ المتوخى منه، فعلى سبيل الذكر قامت اسبانيا بتأميم المستشفيات لمواجهة الوباء اما ألمانيا، فقد أقرت حزمة مساعدات غير مسبوقه لإنقاذ فرص العمل والشركات في ظل أزمة وباء كورونا المستجد ولتنفيذ حزمة الإجراءات هاته قامت الحكومة الاتحادية باللجوء الى اقتراض مايعادل 156 مليار يورو.

وتجلت هذه الإجراءات في مايلي:

- حصول الشركات الصغيرة وأصحاب المهن الحرة على مساعدات مباشرة لمدة ثلاثة أشهر.

- دعم الشركات الكبيرة برؤوس أموال، ويمكن أيضا للدولة في حالة الضرورة أن تشارك في هذه الشركات.....

ماذا بعد كوفيد19؟

في ايامنا هذه كينز يعود ليفرض نفسه مبرزا الدور الذي يمكن ان تلعبه الدولة وتدخلها من أجل انقاذ النظام الرأسمالي ؛ فمساهمتها في رأسمال المقاولات التي تعرف صعوبات من شأنه تفادي افلاسها.

فيما يخص التطورات العالمية في مرحلة ما بعد أزمة كورونا، ستكون مرتبطة بعوامل عدة نذكر من بينها:

- أي دور للدولة؟

من اهم الدروس المستفادة من مواجهة الأزمة ستدفع الدول إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة التي من شأنها ان تسمح بمواجهة أزمات مماثلة في المستقبل والبحث عن سبل حماية الدولة و تعزيز وجودها. والواضح اليوم، أن تدخل الدولة ضروري في بعض القطاعات كالصحة والتعليم والنقل.

- مكانة السوق:

مما لا شك فيه العام 2020 سيكون عام الركود الاقتصادي. وعلى الرغم من ذلك، من الصعب أن تؤدي هذه الأزمة إلى تقليص عولمة الإنتاج فالإنتاج الذي تحول عبر عقود من الزمن من «إنتاج مصمم وموجه إلى السوق المحلي» إلى إنتاج «مخصص للأسواق العالمية»، من الصعب أن تقضي عليه أزمة وبائية مثل كورونا او غيرها.

- مكانة التكنولوجيا:

سوف تستمر ثورة التكنولوجيا التي ربطت العالم بشكل لا يمكن تفكيكه، وإنما من الضروري أن يمتد هذا الوصل ليشمل التعاون في مجالات مهمة كالوقاية الصحية ومكافحة الأوبئة، وأن تخصص الموارد الكافية لهذه الغاية.

كما ينبغي على الدول أن تستخلص العبر من كوفيد 19 من اعداد برامج ومشاريع تستهدف الأشخاص في وضعية هشاشة الغير القادرين على النقاء والحياة في اقتصاد السوق، فالدول، يمكنها أن تكون أساسية كدور واق من عدم الاستقرار الاقتصادي.

الجواهري: تحرير الحساب الاحتياطي يعادل ضخ 10 مليار درهم لفائدة البنوك

ص 11

مال وأعمال

مسؤولية الجزائر عن انتهاكات حقوق الإنسان في مخيمات تدوف غير قابلة للتقادم

ص 6

منازعات

الشم
4 دراهم



لسان حال حزب الأمل

جريدة

الأمل

Al Amal Al Maghribiya

أسبوعية وطنية جامعة

الامال.almaghribiya01@gmail.com

مدير النشر ورئيس التحرير: محمد باني ولد بركة ■ العدد: 336 ■ من 19 إلى 25 يونيو 2020 ■ الإيداع القانوني: 2011PE0130

السفراء الأفارقة لدى الأمم المتحدة يثمنون حاليا مبادرة جلالة الملك لمائدة بلدان القارة



تهنئة إلى أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ورعاه



من السيد محمد باني ولد بركة الأمين العام لحزب الأمل
إلى حضرة
صاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره
بالقصر الملكي العامر بالرباط

أصالة عن نفسي ونيابة عن جميع هياكل كل حزب الأمل
بعد تقديم فروض الطاعة والولاء والإخلاص إلى مقامكم العالي بالله وإذ يسعدنا أن نبليج جلالكم على أننا تلقينا ببالغ الأمل
والطمأنينة خبر نجاح العملية الجراحية التي أجريتمونها على مستوى القلب يوم الأحد 14 يونيو 2020 والتي كللت
بالنجاح ولله الحمد.

أطال الله عمركم يا مولاي ونصركم وجعلكم نورا تهتدي به العباد ونبراسا منيرا للبلاد وإذ نرفع أكف الذراع إلى المولى العلي
القدير سبحانه وتعالى ونشكره ونحمده ونبتهل إليه بعد أن كللت هذه العملية بالنجاح ، مبهتلين للعلي القدير بأن يحفظكم لهذا
الوطن الأمين تحت قيادتكم الرشيدة.

أدام الله عليكم يا مولاي نعمة الصحة والعافية وحفظ فيكم ولي العهد الأمير المحبوب مولاي الحسن وصنومك المولى رشيد
وجميع أفراد العائلة الملكية الشريفة، وشعبكم الوفي، وبأن يطيل عمركم حتى تحققوا لشعبكم الوفي ما تصبون إليه من أجله
من عزة ورفاهية وازدهار وعيش كريم

أمين أمين أمين إنه سميع مجيب والسلام على المقام العالي بالله

خديم الأعتاب الشريفة محمد باني
ولد بركة الأمين العام لحزب الأمل

أجرى صاحب الجلالة الملك محمد السادس يومه الأحد 14 يونيو 2020، عملية كالت بالنجاح



وقد تكللت هذه العملية بالنجاح الكامل، وذلك على غرار العملية التي أجريت لجلالته يوم 26 فبراير 2018 بباريس؛ ومكنت من إعادة انتظام إيقاع نبض القلب وعودته إلى وضعه الطبيعي (normalisation du rythme cardiaque).

حفظ الله جلالته الملك، ومن عليه بالشفاء العاجل، وأدام عليه نعمة الصحة والعافية.

بلاغ من الفريق الطبي المكون من :
DR Abdelaziz Maouni -
DR Olivier Thomas -
DR Olivier Dubourg -
DR Ali Chaib -
DR Lahcen Belyamani -

أجرى صاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظة الله، يومه الأحد 14 يونيو 2020، عملية كالت بالنجاح، بمصحة القصر الملكي بالرباط.

سجل الإيقاع الأديني لقلب جلالته الملك محمد السادس، حفظة الله، عودة ظهور اضطراب من جديد (récidive du trouble du rythme cardiaque type Flutter auriculaire sur cœur sain).

وقد أوصى أطباء جلالته الملك، نصره الله، بإزالة هذا الاضطراب عبر استعمال تقنية (ablation par radiofréquence) التي أجريت لجلالته حفظة الله، يومه الأحد 14 يونيو 2020، بمصحة القصر الملكي بالرباط.

هل يحق للمستخدم رفض إجراء اختبار الكشف عن كوفيد-19؟

اعتمد المغرب خطة تشخيص مكثفة للكشف عن كوفيد-19 بين مستخدمي القطاع الخاص. وتروم هذه السياسة تمكين أرباب المقاولات المغربية من حماية مستخدميهم والحد من المخاطر المرتبطة بانتقال أو تفشي فيروس كورونا المستجد من أجل ضمان استئناف صحي وأمن للأنشطة.

وفي المقابل، هناك العديد من الأسئلة المطروحة لدى المشغلين بالأساس، وذلك من قبيل: هل يحق للمستخدم رفض إجراء اختبار الكشف عن كوفيد-19؟ ما الذي قد يواجهه في حالة الرفض؟ ماذا يقول قانون التشغيل في هذه الحالة؟ اتصلت وكالة المغرب العربي للأنباء بخبيرين في القانون الاجتماعي وقانون التشغيل من أجل تسليط الضوء على هذه المسألة.

اعتبر المحامي بهيئة مكناس والأستاذ السابق في كلية الحقوق بالمدينة ذاتها، محمد الشراقي، أن رفض المستخدم إجراء اختبار الكشف عن كوفيد-19 يمكن أن يعتبر «خطأ جسيماً» يبرر تسريحه من العمل، خاصة وأن الإخفاء الجسيم الواردة في المادة 39 من قانون التشغيل جاءت «على سبيل المثال فقط».

وأشار إلى أن أي فعل من شأنه الإضرار بالغير أو بالمقاولة يمكن أن يترتب عنه «خطأ جسيم» مضافاً أن هذا ما يبرر لجوء أرباب المقاولات إلى هذا الإجراء.

من جهته، قال أستاذ القانون الاجتماعي في كلية الحقوق بطنجة، خالد بوقيش، إن المادة 39 من قانون التشغيل أوردت الأخطاء الجسيمة التي قد يرتكبها المستخدم «على سبيل الإرشاد»، وذلك على غرار «عدم مراعاة المستخدم للتعليمات اللازم اتباعها لحفظ السلامة في التشغيل وسلامة المؤسسات تترتب عنه خسارة جسيمة»، مضيفاً أنه وفقاً لذلك فإن المستخدم الذي يسعى للتهرب من الاختبار يمكن أن يعاقب.

استفادت فئة مستحقة من دعم صندوق كورونا المستجد واستفادت فئة غير مستحقة، وأقصيت أخرى تقدمت على إثره بشكايات في الموضوع لكن هذه الشكايات لم تجدي نفعا



الأستاذ نجيب منتاك المنسق الإقليمي لحزب الأمل بإقليم صفرو

القطاع غير المهيكل، وخرجت بنتائج عملية حول كيفية صرف الدعم المالي المباشر الذي سنقره الدولة لفائدة المتضررين من جائحة «كورونا» بجميع اختلافهم.

ولقد استفاد العديد من المتضررين من هذا الدعم ومعهم من له بطاقة راميد غير مستحقة ومنهم من لم يتوصل لحد الساعة بهذا الدعم مهما استحقاقه له بالإضافة للعاملين في القطاع الغير المهيكل الذين تعذر عليهم معرفة مصير تسجيلهم في الموقع الإلكتروني المعروف بتضامن كوفيد) مهما ما منحته وزارة الاقتصاد والمالية من فرص جديدة لتقديم شكايات عبر بوابتها الإلكترونية التي هي الأخرى لم تجدي نفعا وكانت جملها مرفوضة ما زادهم عبئا ثقيلا، خاصة أولئك الذين انقلهم كاهل القروض ومتطلبات العيش في ظروف فاجئهم هذا الوضع قهرا بسبب تفشي وباء كورونا المستجد ولم يجدوا مع الأسف عنه حول.

من 6 أبريل المقبل، احتراماً للإجراءات الوقائية التي تملها الجائحة. وقد أجبر حينه انتشار الفيروس إغلاق الحدود البرية وتعليق الرحلات الجوية، وفرض حظر التجول، وتعطيل الدراسة والخدمات، والغيت فعاليات عدة، ومنعت التجمعات العامة، وأغلقت المساجد وبعض المصانع والحمامات وأماكن كل التجمعات احتراساً من انتشار الوباء.

وقد وجدت لجنة اليقظة الاقتصادية المختصة في مواجهة تداعيات وباء فيروس «كورونا» المستجد صعوبة في تحديد معايير استفادة الفئات الهشة تلك المتضررة من سبب توقف نشاطها الاقتصادي، وهو ما أصر شبيبا ما وصول هذا الدعم المباشر لها. وقد عقدت لجنة اليقظة الاقتصادية اجتماعاتها المكوكية لدراسة سلسلة جديدة من الإجراءات التي سيتم اتخاذها لفائدة المتضررين غير المتخطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذين يشتغلون في

لقد أعلن المغرب كما هو معلوم تخصيص مساعدات مالية لدعم الأسر المتضررة من إجراءات مكافحة «كورونا».

كما جاء في بيان وزارة الاقتصاد والمالية.

وفي 19 مارس من سنة 2020، أعلن عن حالة الطوارئ الصحية، وتقييدت الحركة في البلاد بدء من اليوم التالي، لأجل غير مسمى، ضمن تدابير السيطرة على الفيروس.

وحددت الوزارة قيمة المساعدة المالية بـ 800 درهم للأسرة الصغيرة، و1000 درهم للأسرة المكونة من 3-4 أشخاص، و1200 درهم للأسرة المكونة من 4 فما فوق.

وأوضح حينه أن المساعدات ستصرف من الصندوق الخاص بمواجهة الوباء الذي دعا العاهل المغربي الملك محمد السادس لإحداثه. وأضافت على أن تقديم طلبات الاستفادة سينطلق الإثنين، في حين سيتم توزيع المساعدات تدريجياً بدءاً

إنعاش الاقتصاد الراكد أمر محتتم ما بعد كورونا

لهؤلاء، ينبغي النظر في تقديم تحويلات مباشرة على أساس التزاماتهم الضريبية السابقة. لا شك أن، هناك تكلفة اقتصادية تصاحب التباعد الاجتماعي اللازم لإبطاء انتشار الفيروس، مع إغلاق المدارس، المطاعم، مراكز التسوق، المكاتب والمصانع، يحتاج الأفراد ومؤسسات الأعمال إلى دعم موجه ومؤقت تقدمه المالية العامة في الوقت المناسب حتى يتمكنوا من البقاء.

فالاقتصادات المتقدمة، يمكن أن تعتمد على مجموعة كبيرة من الأدوات المتعلقة بالإنفاق والضرائب والسيولة، لدعم الأفراد والشركات، نظراً لقوة نظمها المعنية بالضرائب والإعانات الاجتماعية. في الولايات المتحدة وألمانيا على سبيل المثال، تتضمن الإجراءات إطالة مدة سريان إعانات البطالة، بما في ذلك للمشتغلين لحسابهم الخاص، وتأجيل ضرائب الأجور والرواتب، ودعم الأجور للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الحكومة إنعاش الاقتصاد في مرحلة ما بعد كورونا، من أجل تحقيق التوازن الصحيح، وهذا يحتاج بطبيعة الحال إلى فرق عمل من علماء الاقتصاد، من شأنها إعطاء الحلول المناسبة لمعالجة الأزمة..

■ بقلم: عبد الرحمان رقيق طالب جامعي وباحث



التنفيذيين، وتوزيعات الأرباح، أو إعادة شراء الأسهم. في حالات الإفلاس، ينبغي أن يتحمل المساهمون بعض التكلفة، لتجنب حدوث اضطراب إقتصادي كبير. وربما في بعض الأحيان، قد يكون أمام الحكومة خيار، أن يكون لها حصص ملكية في الشركة. لكن مشكلة ستظهر معضلة عملية، فيما يتعلق بتحديد ودعم المتضررين بشدة، سواء منهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أو الأفراد المشتغلين بالعمل الحر، وبالنسبة

وضرورة توفير شريان حياة للأسر والمنشآت المضارة، من التحويلات النقدية إلى ضمانات الائتمان والتسويات إلى تسهيل الحصول على القروض. ثالثاً: وضع خطة إنعاش؛ يجب علينا تقليل مخاطر الترددي في ركود إقتصادي قد يطول، وهنا يجب العمل على محورين: تعزيز الطلب، واستعادة النمو عن طريق التحفيز المالي المنسق، وأيضا يمكن في هذه الحالة الاختيار بعناية لأهم الأنشطة الإنتاجية، مثل الإنتاج الصناعي، التصدير، الإستيراد، الزراعة، وتنظيم أوقات الخدمات المصرفية.

كما أن، عودة النشاط بشكل تدريجي، سيؤدي للضغط على وسائل النقل والمواصلات، فيجب أن تلقى هذه الخدمة عناية خاصة، فتحاول المؤسسات توفير وسائل مواصلات، خاصة بالعاملين بها، وتعمل الحكومة على زيادة ساعات عمل المواصلات العامة وليس تقليصها.

ولا يخفى علينا، أن بعض الشركات الكبيرة تتعرض لمصاعب وخسائر، وربما الإفلاس، أما المنشآت الصغيرة فمعاناتها أكبر والخروج من السوق حتمي في كثير من الأحيان، وهناك عدة خيارات سيتعين على الحكومة التعامل معها، منها تقديم المساعدات التحويلات، أو القروض المدعومة للشركات الكبيرة، وفي هذه الحالة ينبغي أن تكون مشروطة بوضع قيود على مكافآت الرؤساء

إن تعليق النشاط الاقتصادي لفترات طويلة، يلحق الضرر بالإقتصاد الوطني، ويدخل الإقتصادات في حالة من الركود، ويجعل من الصعب العودة للحياة الطبيعية في وقت مناسب، حيث يتم تقليص ساعات العمل، أو التعليق الجزئي، أو الكلي لبعض الأنشطة، مما يسفر عن خسائر على عدة مستويات: كالدخول في حالة من البطالة، وانخفاض الدخل، وعلى مستوى المنشآت بالخسارة، والتأثير سلباً على خطط الإنتاج والتوسعات والاستثمارات، ويؤثر الوضع سلباً على الحكومة؛ بانخفاض وعاء الضريبة والحصيلة بالتالي، فضلا عن تزايد إعانات البطالة والمساعدات الاجتماعية نتيجة ارتفاع حدة الفقر.

لهذا، يجب على الدولة أن تجد حلاً وسطاً بين المحافظة على أرواح البشر ومنع انتشار الفيروس، وبين حماية سبل العيش، وأيضا وضع خطة إنعاش. أولاً: نبدأ في حماية الأرواح، والحقيقة هي، أنه لا يمكن أن يكون لديك اقتصاد سليم بدون سكان أصحاء، وربما العكس صحيحاً، وهذا يعني الاستمرار في تدابير الاحتواء الأساسية وإعطاء الأولوية للإنفاق الصحي.

ثانياً: حماية سبل العيش؛ يجب علينا منع تحول انقطاع الدخل إلى مشاكل تتعلق بتدبير سبل العيش للناس، وإلا لن ينصاعوا لأية تدابير احترازية،

إطلاق العديد من الأوراش المهمة بمدينة الهرهورة



الاستاذ مولاي ادريس بن مولاي العربي
الوزاني المتسوق الاقليمي لحزب الأمل
بعمالة الصخيرات تمارة

قطب سياحي مهم لأنها تعد قبلة للعديد من السياح الأجانب والمحليين وذلك نظراً لجمالية شواطئها الخلابة وتعرف تواجد مهم من المؤسسات السياحية كالفنادق والمطاعم والمقاهي الشيء الذي يجعل منها قبلة للزوار ليلاً ونهاراً وفي الختام اللهم احفظ ملكنا الحبيب محمد السادس نصره الله وأيده واطال في عمره وباقي أفراد العائلة الملكية الشريفة أمين يارب العالمين لأنهم أعطوا الكثير لهذا الوطن وخير دليل على ذلك هي الظروف الصعبة التي مرت بها بلادنا للتصدي لوباء فيروس كورونا الخطير فدمتم فخرنا لنا على الدوام بشعار الله الوطن الملك

عبد الرحيم بلعدول و هنا نشيد بالدور المهم الذي قام به هذا الرئيس منذ قدومه على رأس جماعة الهرهورة أحدث ثورة كبيرة داخلها لأنه يقف على كل كبيرة وصغيرة لجعل مدينة الهرهورة من بين أحسن الجماعات على الصعيد الوطني أما بالنسبة لجميع المشاريع الكبرى تعرف وتتبع وإهتمام من طرف جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده وخير دليل على ذلك هو سرعة الإنجاز فلقد لاحظ الجميع كيف تغيرت النظرة التحتية لمدينة الرباط لذلك نتمنى أن تصبح مدينة الهرهورة في المستوى الذي تطمح له ساكنتها لأن الموقع الإستراتيجي الذي توجد به يجعل منها

بداية بنتمتع بتوسيع الطريق الشاطئية 322 في اتجاه مدينة الصخيرات مرورا عبر مدينة الهرهورة وكذا إعادة هيكلة جميع الأزقة مع تغيير جميع أعمدة الإنارة العمومية لتصبح هذه المدينة في حلة جديدة وهذا راجع للتعليمات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده واطال في عمره حيث منذ بداية هذه الأشغال لاحظنا تواجد كل من السيد محمد يعقوبي والي جهة الرباط القنيطرة وعامل عمالة الصخيرات تمارة السيد يوسف ادريس بشكل يومي و دائما للوقوف على عملية سير هذه الأشغال ولا ننسى كذلك السلطات المحلية للمدينة ورئيس المجلس الجماعي للهرهورة السيد

مساعدة المغرب لإفريقيا لمواجهة وباء «كورونا» تعكس فلسفة جلالة الملك في التعاطي مع القضايا الإنسانية



وفي السياق ذاته، كتبت صحيفة «تي جي» الإلكترونية أن الحملة الإنسانية لمساعدات المغرب لكثير من الدول الإفريقية «تعد بالفعل درسا حقيقيا في مجال التعاون جنوب/جنوب، وهي عنوان بارز في صفحة الأواصر التي يجب أن نعمل القارة الإفريقية».

وأبرزت أن هذه المساعدات الإنسانية المقدمة لعدد كبير من دول إفريقيا في ظرفية خاصة جدا يمر منها كل العالم، أثبتت مرة أخرى أن المغرب «لم يتخل ولن يتخلى أبدا عن دعم الدول الإفريقية حتى في أحلك الظروف التي تعيشها إفريقيا، كما باقي دول العالم»، مؤكدة أن هذا الدعم في هذه الظرفية الحساسة ينبع من القيم والمبادئ الإنسانية النبيلة التي دافع عنها المغرب دائما، مع حرصه على تقاسم التجارب والممارسات الخلاقة مع أشقائه الأفارقة.

من جهتها، كتبت صحيفة «فيغ» أن المساعدات التي قدمها المغرب لأشقائه الأفارقة هي «التضامن في أهدى تجلياته، ويجب أن تكون هذه المبادرة خير مثال لدول أخرى إفريقية بلورة مبادرات حقيقية وواقعية في ظرفية دقيقة تحتاج خلالها الكثير من دول المنطقة إلى التعاون والتضامن والتآزر وتوحيد الجهود والمواقف لمكافحة الجائحة التي حلت ضيفا ثقيل على

أكدت مجموعة من الصحف الإلكترونية البولونية أن مساعدة المغرب لعدد من الدول الإفريقية لمواجهة تحديات وباء «كورونا» تعكس فلسفة صاحب الجلالة الملك محمد السادس في التعاطي مع القضايا الإنسانية.

وأجمعت هذه الصحف على أن المغرب، بقيادة حكيمة ومتبصرة من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، سارع إلى تقديم مساعدات طبية إنسانية لدول إفريقية شقيقة، في مبادرة غير مسبوقه بالقارة السمراء منذ بدأ انتشار الفيروس على المستوى العالمي.

وفي هذا السياق، كتبت صحيفة «بولسكي ميديا» الإلكترونية أن المعدات الطبية الواقية المقدمة من المغرب لكثير من الدول الإفريقية الشقيقة «تعكس بجلاء العمل التضامني الحقيقي الذي تؤمن به المملكة كمنهج وفعل في نسج الوشائج القوية والعلاقات الصادقة مع أشقائها وأصدقائها، خاصة في وقت المحن». وأبرزت الصحيفة أن الالتفاتة المغربية السخية هي «بلورة واقعية وعملية للمبادرة، التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس في 13 أبريل 2020، وهو عمل تضامني إنساني جليل في سياق الجائحة التي لم تستثن أي بلد في العالم».

والتجارب يروم الوقوف بجانب الأشخاص الذين يعيشون في ظروف صعبة، والحد من آثار الوباء على الصحة والاقتصاد والمجتمع ومنع تداعياته المدمرة.

صاحب الجلالة الملك محمد السادس عرش المغرب، والذي «وضع دائما الإنسان في مركز اهتمامه عبر سياسة اجتماعية قل نظيرها»، مشيرة إلى أن سعي المغرب لتبادل وتقاسم الخبرات

كل العالم». وحسب الصحيفة البولونية، فإن هذا الإجراء العملي النبيل يستند إلى قيم مغربية أصيلة منجذرة في المملكة وقناعات راسخة عكستها الكثير من المبادرات الملكية منذ اعتلاء

أهمية المساعدات الطبية المقدمة لمالوي

المغرب يدعم جهود مالوي في مكافحة وباء كوفيد 19



وأبرز السفير المغربي أن السلطات العليا بمالوي أشادت بهذه المبادرة الملكية، وأعربت عن تقديرها لهذه الالتفاتة الإنسانية ذات الدلالات العميقة، مؤكدا أن المبادرة الملكية تعد تعبيراً عن الإيثار والانخراط المتواصل غير المشروط.

وقال إن المغرب قام بإرسال المساعدات الطبية وفق التقاليد الإفريقية العريقة مساهمة منه في بناء مستقبل أفضل للقارة، مضيفا أن المملكة لديها قناعة راسخة بأن هناك وشائج قوية تجمع بين البلدان الإفريقية. ووصلت، صباح اليوم، إلى المطار الدولي بالعاصمة ليلونغوي، المساعدات الطبية المغربية الموجهة إلى مالوي، في إطار الدعم الطبي المخصص، تنفيذاً للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، لعدد من البلدان الإفريقية الشقيقة، من أجل مواكبتها في جهودها للتصدي لجائحة «كورونا».

وتتضمن هذه المساعدات، التي تأتي في إطار التضامن الفاعل للمملكة مع الدول الإفريقية الشقيقة، تجهيزات ومنتجات للحماية والوقاية، إضافة إلى مجموعة من الأدوية.

أبرزت إذاعة (كابيتال) أهم المحطات الإذاعية بمالوي، أهمية المساعدات الطبية المقدمة لمالوي، بتعليمات سامية من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، قائلة إن هذه المساعدات تأتي لتعزز جهود هذا البلد الإفريقي الرامية إلى الحد من انتشار وباء (كوفيد 19).

وأكدت المحطة الإذاعية أن هذه المساعدات التي تندرج في إطار مبادرة تشمل العديد من البلدان الإفريقية، تجسد رمزا للتضامن الإفريقي في مواجهة الوباء، مشيرة إلى أن المغرب ومالوي تربطهما علاقات صداقة عريقة.

وقال سفير المغرب بمالوي المقيم بجنوب إفريقيا، يوسف العمراني، في تصريح للإذاعة، إن المبادرة الملكية ذات الطابع الإنساني التضامني اتجاه البلدان الإفريقية الشقيقة، تبرهن مرة أخرى على الالتزام وتجسد طموح المغرب في بناء إفريقيا موحدة قوية وقادرة على تخطي الصعاب والأزمات.

وأضاف أن «هذه المبادرة الاستثنائية تشكل لحظة للاحتفال بهذه الهوية الإفريقية التي نتقاسمها، وبإحساس الأخوة التي تجمعنا وهذه الالتفاتة في الطموحات التي توحدنا».

خبيرة جنوب إفريقية

المبادرة الملكية لتقديم مساعدات طبية لبلدان إفريقية «التفانة قوية»



متميزة، مشيرة إلى أن المغرب حريص على إيلاء العنصر البشري أهمية مركزية في أي جهد تنموي سواء على المستوى الوطني أو القاري. وأضافت أن المبادرة المغربية الجديدة تمثل نموذجا يحتذى لإطلاق مبادرات مماثلة، وخاصة في سياق مواجهة «كوفيد 19». وبحسب فودران، فإنه أن الأوان بالنسبة للبلدان الإفريقية، لكي تركز على تطوير قطاع حيوي من قبيل القطاع الصحي، مبرزة أنه يتوجب على بلدان مثل المغرب، الذي راكم خبرة كبيرة وتجربة متميزة، أن توحد جهودها لتحقيق هذا الهدف.

وأشارت إلى أن «المغرب يضطلع بموقع مهم يتيح له المساهمة في هذا الجهد»، مؤكدة على الطابع «الشامل» للمبادرة الملكية التي تهتم 15 بلدا إفريقيا، من ضمنهم بلدان تقع في المنطقة الناطقة باللغة الإنجليزية، وهو ما يؤكد «الطابع الإفريقي» لهذه الالتفانة المغربية. من جهة أخرى،

أكدت الخبيرة في القضايا القارية أن وباء «كوفيد 19» أحدث تغييرات في المنظومة الصحية على المستوى العالمي، مضيفة أن المبادرة المغربية «جاءت لإبراز المسار الذي يتعين اتباعه لتعزيز تضامن إفريقي واعد». وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس أعطى تعليماته السامية لإرسال مساعدات طبية إلى عدة بلدان إفريقية شقيقة.

وتهدف هذه المساعدات إلى تقديم معدات طبية وقائية من أجل مواكبة البلدان الإفريقية الشقيقة في جهودها لمحاربة جائحة كوفيد-19. وتتكون من حوالي ثمانية ملايين

قالت الخبيرة الجنوب إفريقية في القضايا القارية، لبيسل لوو فودران، إن مبادرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس لتقديم مساعدات طبية من أجل مواكبة البلدان الإفريقية الشقيقة في جهودها لمكافحة جائحة (كوفيد-19) «التفانة قوية» تتم عن حرص جلالته على إعلاء قيم التضامن الإفريقي.

وأضافت فودران، وهي عضو بمعهد الدراسات الأمنية بريتوريا، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، بالمناسبة، أن المبادرة الملكية هاته سيكون لها وقع كبير وستعطي دفعة جديدة للتضامن الذي تحتاجه إفريقيا في هذا الظرف العصيب المتمسم بتفشي فيروس «كورونا» المستجد. وأشارت إلى أنها المرة الأولى التي تتخذ فيها دولة إفريقية مثل هذه المبادرة على المستوى القاري، مشددة على أن المبادرة الملكية تعزز دور المغرب في سبيل إعلاء قيم التضامن في إفريقيا.

وسجلت فودران أن الأمر يتعلق أيضا برسالة تفيد بأن البلدان الإفريقية المتقدمة بإمكانها مساعدة إفريقيا في جهودها من أجل الاعتماد على الذات.

وقالت إن المغرب ظل على الدوام في طليعة الدول السباقة للدفاع والنهوض بمصالح إفريقيا، مشددة على أن مستوى التنمية الذي بلغته المملكة، يتيح لها الإضطلاع بدور ريادي على المستوى القاري.

وتابعت الخبيرة الجنوب إفريقية أن المبادرة الملكية تندرج أيضا في إطار السياسة القارية للمغرب، التي يحتل فيها البعد الإنساني مكانة

جلالة الملك في 13 أبريل 2020، باعتبارها نهجا براغماتيا وموجها نحو العمل، لفائدة البلدان الإفريقية الشقيقة. وتمكن هذه المبادرة من تقاسم التجارب والممارسات الفضلى وتوخي إرساء إطار عملي لمواكبة جهود هذه البلدان في مختلف مراحل تدبير الجائحة.

المساعدات 15 بلدا إفريقيا ينتمون إلى جميع جهات القارة، وهي بوركينا فاسو، الكامبيون، جزر القمر، الكونغو، إسواتيني، غينيا، غينيا بيساو، ملاوي، موريتانيا، النيجر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، السنغال، تنزانيا، تشاد وزامبيا. ويندرج هذا العمل التضامني في إطار تفعيل المبادرة التي أطلقها

كمامة، و900 ألف من الأقنعة الواقية، و600 ألف غطاء للرأس، و60 ألف سترة طبية، و30 ألف لتر من المطهرات الكحولية، وكذا 75 ألف علبة من الكلوروكين، و15 ألف علبة من الأزيترومييسين. وحسب بلاغ لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، سيستفيد من هذه

المغرب يسجل أحسن أداءات الإماتة في العالم ونسبة تعافي تصل إلى 90 في المائة

فحص شامل لمواصلة تسطيح منحني الوباء، وبالتالي السماح باستئناف الأنشطة الاقتصادية.

وأشار إلى أن وزارة الصحة، التي تعاملت مع المراحل الأولى من الأزمة جزئيا من خلال تعبئة موارد داخلية، ستحتاج إلى موارد إضافية لإدارة المرحلة التالية، مضيفا أن البنك الدولي خصص موارد جديدة في إطار برنامج الصحة الأولية في المغرب، الجاري تنفيذه.

ولهذا الغرض، قامت المؤسسة المالية الدولية «بإعادة هيكلة للمشروع، وسيتم تقديم ما مجموعه 13.01 مليون دولار من الأموال غير المنصرفة في إطار هذا البرنامج و35 مليون دولار إضافية من التسهيل سريع الصرف لمكافحة فيروس كورونا التابع لمجموعة البنك الدولي، وذلك لدعم استجابة قطاع الصحة الحكومي لمواجهة تفشي هذا الفيروس عن طريق تقوية قدرات الوقاية والرصد والمراقبة وإدارة الحالات.

وستعزز هذه الموارد قدرات رصد المصابين من خلال توفير مساعدة تقنية، ومعدات مخبرية وأنظمة ستسمح بالكشف السريع لحالات الإصابة ورصد المخالطين.

وقال جيسكو هنتشل المدير الإقليمي لدائرة المغرب العربي بالبنك الدولي «إننا نهدف من خلال الدعم الحالي، إلى توفير موارد إضافية للمغرب من أجل تعزيز قدرات الفحص لديه وتطوير حلول وقائية لمنع انتشار هذا الفيروس».

وأضاف «إن البرنامج سيساهم في تحسين اكتشاف حالات الإصابة بكوفيد-19- والقدرات العلاجية، الأمر الذي سيساعد على التخفيف من الأثر السلبي للوباء على الاقتصاد وعلى تراكم رأس المال البشري».

سلط البنك الدولي الضوء على الإدارة النموذجية لوباء كورونا من قبل المغرب، والذي يسجل اليوم أحد «أدنى معدلات الإماتة في العالم» ونسبة تعافي تصل إلى 90 في المائة، مبرزا التزام السلطات العمومية «بمواصلة ضمان التمتع الصارم للوضع من خلال تكثيف الاختبارات».

وذكرت المؤسسة المالية الدولية، ومقرها واشنطن، في تحليل بموقعها على الإنترنت، أن «المغرب، وبعد أزيد من ثلاثة أشهر على بداية الأزمة، يسجل اليوم أحد أدنى معدلات الإماتة (عدد الوفيات مقارنة بإجمالي عدد الإصابات) في العالم (أقل من 2.6 في المائة)، في حين بلغت نسبة التعافي بين المصابين 90 في المائة» مؤكدة دعمها لجهود الحكومة في الوقت الذي تنجحه فيه المملكة إلى الخروج من تدابير الحجر الصحي الصارمة، «للحد من تفشي الفيروس، وبالتالي من التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للوباء».

واعتبر البنك أن المغرب، ومن خلال فرض تدابير صارمة للحجر الصحي منذ البداية، نجح في تفادي انتشار واسع النطاق للوباء، وجنب وبالتالي قطاع الصحة العامة «حالة ضغط حاد».

وأضاف أن «المغرب، وبفضل التخفيف التدريجي لإجراءات الحجر الصحي في البلاد، يشهد استئنافا للحركة الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية. ومع ذلك، فإن العودة إلى الوضع الطبيعي لم تتم بشكل كامل بعد: الفيروس لا يزال يشكل تهديدا مهما، ما يتطلب حرصا كاملا من السلطات العمومية على تفادي حدوث موجة وبائية ثانية».

وشدد البنك الدولي، في هذا الصدد، على أن وزارة الصحة ستواصل ضمان صرامة للوضع من خلال تكثيف الاختبارات، مشيرا إلى أن هذه المرحلة الحاسمة تتطلب مواصلة ضمان إجراء

منظمة التعاون الإسلامي تشيد بتقديم المغرب مساعدات طبية إلى 15 دولة أفريقية

هذا العمل التضامني يندرج في إطار « تفعيل المبادرة التي أطلقها الملك محمد السادس، في 13 أبريل الماضي، باعتبارها نهجا موجها نحو العمل لصالح البلدان الإفريقية».

تجدر الإشارة إلى أن هذه المساعدات التي تأتي تنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس تم إرسالها إلى 15 بلدا إفريقيا ينتمون إلى جميع جهات القارة، وهي بوركينا فاسو، الكامبيون، جزر القمر، الكونغو، إسواتيني، غينيا، غينيا بيساو، ملاوي، موريتانيا، النيجر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، السنغال، تنزانيا، تشاد وزامبيا.

أشادت منظمة التعاون الإسلامي بتقديم المغرب مساعدات طبية إلى 15 دولة أفريقية للتصدي لجائحة «كورونا». وأعربت الأمانة العامة للمنظمة في بيان عن «ترحيبها بالمساعدات الطبية التي قدمها المغرب إلى 15 دولة أفريقية، كلها من الدول الأعضاء في المنظمة، من أجل دعم تدابيرها الرامية إلى التصدي لجائحة كورونا كوفيد-19». وأشارت المنظمة إلى أن المساعدات تتكون، من حوالي 8 ملايين كمامة و900 ألف من الأقنعة الواقية و600 ألف غطاء للرأس و60 ألف سترة طبية، و30 ألف لتر من المطهرات الكحولية، وكذا 75 ألف علبة من «كلوروكين» و15 ألفا من «أزيترومييسين». وأكدت أن



ما بعد كوفيد-19: المغرب وإندونيسيا مدعوان لتحديد أولويات مشتركة للتعاون



أكد مدير قسم الشرق الأوسط بوزارة الشؤون الخارجية الإندونيسية، أحمد ريزال بورناما، في جاكارتا، أن المغرب وإندونيسيا، مدعوان وهما يحتفلان هذه السنة بالذكرى الـ 60 لإقامة علاقاتهما الدبلوماسية، لتحديد أولويات مشتركة للتعاون في العديد من القطاعات، وذلك في إطار خارطة طريق لما بعد كوفيد-19.

وقال بورناما، في كلمة خلال ندوة افتراضية نظمت تحت عنوان «العلاقات بين إندونيسيا والمغرب في مواجهة التحديات 4.0 وعهد ما بعد كورونا»، إنه «يتعين على المغرب وإندونيسيا تحديد أولويات مشتركة للتعاون لدعم إبرام اتفاقات ثنائية، وخاصة في مجال المبادلات التجارية والاستثمار».

كما شدد الدبلوماسي الإندونيسي على أهمية تعزيز مبدأ التعددية، الذي يؤطر، في رأيه، مستقبل العلاقات الدولية، مضيفاً أن البلدين يتقاسمان نفس الرؤية المشتركة من أجل النهوض بالتعاون جنوب - جنوب.

ومن جهته، أبرز سفير المغرب في إندونيسيا، وديع بنعبد الله، في مداخلة بنفس المناسبة، أن البلدين تمكنوا من الحفاظ على استمرارية تعاونهما مع مر السنين، مؤكداً على أهمية الارتكاز على المكتسبات المسجلة للانتقال إلى العصر الرقمي واستكشاف محاور جديدة للتعاون.

وشدد بنعبد الله على أنه «يتعين على العلاقات المغربية الإندونيسية أن تستفيد من الثورة الصناعية 4.0 والتكنولوجيات الجديدة والبحث العلمي من أجل شراكة مثمرة تتجه نحو

إندونيسيا، إضافة إلى الباحث الإندونيسي الشهير عبد الصمد خريج دار الحديث الحسنية.

وفي ختام هذا اللقاء، تم تكريم شخصيات مغربية وإندونيسية تنتمي لعالم السياسة، والدين، والثقافة، والاقتصاد، والإعلام، والتي ساهمت انطلاقاً من مواقعها في تعزيز العلاقات الثنائية.

ونظم هذا اللقاء بشراكة أيضا مع منتدى العلاقات المغربية الآسيوية، وجمعية الصداقة الإندونيسية المغربية، وجمعية الطلبة الإندونيسيين بالمغرب.

كما تميز هذا الحدث بإلقاء شهادات لاثنتين من الطلبة الإندونيسيين يتابعان دراستهما الجامعية في الرباط والعيون، وممثلة الجالية المغربية المقيمة في

وعرفت هذه الندوة الافتراضية، التي نظمتها جمعية خريجي الجامعات المغربية في إندونيسيا، بتعاون مع سفارة جمهورية إندونيسيا بالرباط، وسفارة المملكة المغربية بجاكارتا، وجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، مشاركة نخبة من الجامعيين، والباحثين، والمثقفين والدبلوماسيين من كلا البلدين.

تخفيض سعر الفائدة وتحرير الحساب الاحتياطي بشكل تام لفائدة البنوك.. أي تأثير على الاقتصاد؟



ثلاثة تأثيرات إيجابية مترابطة مع بعضها على الاقتصاد المغربي. ويتعلق الأمر:

- إنعاش خزائن المقاولات، مما سيساعد على التخفيف من الآثار السلبية للأزمة الصحية على وضعها المالي، وخاصة المقاولات النشطة في القطاعات الأكثر تضرراً، مثل السياحة والسيارات والنسيج والخدمات، إلخ.

- الحد من انتشار الآثار السلبية للجفاف والأزمة الصحية على النشاط الاقتصادي عموماً، مما سيساهم في تحسين قدرة التحمل لدى الاقتصاد المغربي لمواجهة هذه الصدمة.

- مساندة ومواجهة مختلف إجراءات الإنعاش وتوفير الدعم للنشاط الاقتصادي التي اعتمدها لجنة النقطة الاقتصادية (CVE)، سواء تلك التي دخلت حيز التنفيذ أو تلك التي يتم إعدادها.

كما هو معلوم قرر بنك المغرب، عقب اجتماعه الفصلي الثاني برسم السنة الجارية، الذي انعقد بالرباط، تخفيض سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس إلى 1,5 في المائة، وتحرير الحساب الاحتياطي بشكل تام لفائدة البنوك، وفي هذا السياق يقدم المحلل الاقتصادي والخبير في سياسية الصرف عمر باكو، من خلال تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، قراءة حول أثر هاذين القرارين على الاقتصادي الوطني.

وهكذا، أوضح باكو أن تخفيض سعر الفائدة وتحرير الحساب الاحتياطي بشكل تام لفائدة البنوك سيسمحان بتحسين الشروط العامة لإعادة تمويل الإبنك من خلال التوفر على مزيد من الموارد النقدية وبتكلفة أقل.

واعتبر الخبير المغربي أن هاذين القرارين سيسمحان أيضاً بتخفيض أسعار الفائدة المرتبطة بالقروض البنكية الممنوحة للشركات والأفراد، والتي من المحتمل أن تولد

المساعدات الطبية الممنوحة للبلدان الإفريقية.. مبادرة تضامنية أخوية من قبل جلالة الملك

من المبادرات ذات البعد القاري خلال السنوات الأخيرة، مضيفاً أن أنخراط المغرب في اقتصاد القارة يتنامى، جاعلاً من المملكة أول وأكبر مستثمر بمنطقة غرب إفريقيا وثاني مستثمر إفريقي في القارة.

وأضاف أن تنمية إفريقيا يشكل اليوم بالنسبة للمغرب أولوية وعنصراً مركزياً في سياسته الخارجية.

يذكر أن صاحب الجلالة الملك محمد السادس كان قد أصدر تعليماته السامية لإرسال مساعدات طبية إلى عدد من البلدان الإفريقية الشقيقة.

وتروم هذه المساعدات توفير التجهيزات الطبية الوقائية، قصد مصاحبة الدول الإفريقية الشقيقة في جهودها الرامية إلى محاربة جائحة «كوفيد-19».

كتب الموقع الإخباري الأوروبي «إي يو بوليتيكال ريبورت» «Eupoliticalreport» أن المساعدات الطبية التي أرسلها المغرب لعدد من البلدان الإفريقية، تعد مبادرة تضامنية أخوية من قبل صاحب الجلالة الملك محمد السادس.

وأكد الموقع الأوروبي أن هذه المساعدات تأتي في إطار تنفيذ المبادرة الإفريقية التي أطلقها جلالته الملك في 13 أبريل الماضي، باعتبارها «مقاربة براغماتية وموجهة نحو العمل، اتجاه البلدان الإفريقية الجارة، بما يمكنها من مشاركة تجاربها وممارساتها الفضلى. حيث تروم بلورة إطار عملياتي لدعم جهود هذه البلدان خلال مختلف مراحل تدبير جائحة كوفيد-19».

وذكر الموقع بأن جلالته الملك أطلق الكثير



خبير نرويجي

مسؤولية الجزائر عن انتهاكات حقوق الإنسان في مخيمات تندوف غير قابلة للتقادم



وأكد الخبير والنشط الجمعوي النرويجي، إيريك كامبيرون، رئيس منظمة العمل العالمي من أجل اللاجئين (World Action for Refugees)، خلال مشاركته في برنامج «نقاش الصحراء» الذي يبث على شبكات التواصل الاجتماعي، على أن مسؤولية الجزائر عن الوضع الإنساني في مخيمات تندوف غير قابلة للتقادم. وشدد كامبيرون في عرض واقعي وموضوعي، على أن الجزائر فوضت «البوليساريو» السلطة على جزء من ترابها في انتهاك سافر لاتفاقية 1951 وبروتوكول 1967 الخاصين بوضع اللاجئين، وكذلك جميع استنتاجات اللجنة التنفيذية للمفوضية العليا للاجئين.

وأكد الخبير النرويجي أن هذا الوضع الاستثنائي بنظر القانون الإنساني الدولي سمح «البوليساريو» بممارسة انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان في مخيمات تندوف لإسكات أي طعن في شرعيتها، ما جعل السكان المدنيين يتعرضون للاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب بتواطؤ نشط للجزائر.

وأشار إلى أن «مسؤولية الجزائر المعنوية والقانونية والجناحية ثابتة بالكامل فيما يتعلق بالانتهاكات المرتكبة على ترابها في مخيمات تندوف»، حيث تقع على البلد المضيف التزامات محددة لمنع انتهاكات حقوق الأشخاص الموجودين على ترابه وكذا التحقيق فيها والمعاقبة عليها مع توفير سبل الانتصاف لهم.

وكانت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أعربت سنة 2018 عن قلقها إزاء التفويض الفعلي للجزائر لسلطاتها، لا سيما الاختصاص القضائي، «البوليساريو».

وواصل كامبيرون تحليله للوضعية الإنسانية «المزرية» في مخيمات تندوف، مبرزا اختلاس المساعدات الإنسانية الموجهة للسكان المدنيين من طرف الجزائر و«البوليساريو»، وهو ما نددت به المفوضية العليا للاجئين وبرنامج الأغذية العالمي بعد مهمة تفتيش مشتركة أجريت سنة 2005.

وأشار الخبير النرويجي إلى أن وكالتي الأمم المتحدة قادتاً هذه البعثة وطلب من المديرية العامة للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية التابعة للمفوضية الأوروبية (ECHO)، والتي قررت سنة 2003 خفض المساعدات

للقرارات التي اعتمدها مجلس الأمن منذ سنة 2011.

وشدد على أن الإحصاء آلية حماية أساسية والالتزام قانوني للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مشيراً في هذا السياق، إلى أن البرلمان الأوروبي استنكر في قرار اعتمده يوم 29 أبريل 2015، عدم إحصاء ساكنة مخيمات تندوف بعد أكثر من ثلاثين عاماً من وصولها إلى الجزائر، مشيراً إلى أن هذه الوضعية غير طبيعية وفريدة من نوعها في تاريخ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

كما أعرب الخبير النرويجي عن قلقه بشأن مصير هذه الساكنة المحرومة من الحماية في سياق تفشي جائحة كوفيد-19، بعد أن فوضت الجزائر إدارة الوضع الصحي في مخيمات تندوف إلى «البوليساريو»، التي تعد جماعة مسلحة لا تملك السلطة القانونية ولا القدرة التقنية على حماية هذه الساكنة من هذا المرض.

ويعد برنامج «نقاش الصحراء» الذي تبثه البوابة الإلكترونية (sahara-question)، منصة بيمقراطية ومفتوحة تهدف إلى إلقاء إضاءات رصينة ومحادية بشأن قضية الصحراء المغربية.

الإنسانية الممنوحة لساكنة مخيمات تندوف إلى النصف، بعد معاينة ممارسات الاختلاس في المخيمات. وفي سنة 2007، عبر المكتب الأوروبي لمكافحة الغش، بدوره، عن قلقه بشأن اختلاس المساعدات الإنسانية من قبل المسؤولين الجزائريين و مسؤولي «البوليساريو».

ومنذ ذلك الحين، استمر الاختلاس بنفس الوتيرة على حساب صحة السكان المدنيين في مخيمات تندوف. ووجهت المنظمة غير الحكومية «Lumière et Justice»، يوم 9 يونيو 2020، نداء إلى الاتحاد الأوروبي لوضع حد للإثراء غير المشروع لمسؤولي «البوليساريو» من خلال اختلاسهم للمساعدات الإنسانية. وتؤكد هذه المنظمة غير الحكومية أنه بسبب إعادة بيع معظم المساعدات الإنسانية في بعض الدول المجاورة، وهي ممارسة موثقة جيداً، فإن الجوع والعطش يتربصان بساكنة مخيمات تندوف.

وبحسب كامبيرون، فإن الاختلاس الممنهج من دون محاسبة للمساعدات الإنسانية أصبح ممكناً بسبب الرفض المنعوت للجزائر السماح بإحصاء ساكنة مخيمات تندوف في تحد

المساعدات الطبية المغربية الموجهة للكاميرون التفتاة تضامن وأخوة



هذه الالتفاتة التضامنية والأخوية تجاه الجمهورية الكاميرونية جاءت لتعزيز المستوى الممتاز للتعاون بين البلدين.

وتكر البيان بأن هذا التعاون «يتجلى، على الخصوص، من خلال تكوين جزء من النخبة الكاميرونية في المدارس المغربية، وفعالية برامج المنح الدراسية في مؤسسات التعليم العالي والمهني في مؤسسات التعليم التي يستفيد منها العديد من الشباب الكاميرونيين».

كما أشاد أعضاء هذه الجمعية بالجهود التي ما فتئت تبذلها حكومتنا الكاميرون والمغرب في مكافحة (كوفيد-19)، لما فيه مصلحة شعبيهما.

اعتبرت الجمعية الكاميرونية لخريجي مؤسسات التعليم العالي بالمغرب، أن الهبة المغربية المكونة من أدوية ومعدات، الممنوحة للكاميرون، في إطار الدعم الطبي المخصص لتنفيذ للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، لعدد من البلدان الإفريقية الشقيقة، من أجل مواكبتها في جهودها للتصدي لحائحة «كورونا»، تمثل التفتاة تضامن وأخوة تجاه الجمهورية الكاميرونية.

وأعرب أعضاء هذه الجمعية من كاميرونيين خريجي المدارس المغربية، في بيان لهم، عن «خالص امتنانهم للمغرب ولصاحب الجلالة الملك محمد السادس»، مسجلين أن

مسؤولية رفيعة بالاتحاد الإفريقي تشيد بمساهمة المملكة خلال ولايتها في مجلس السلم والأمن



لشهر سبتمبر 2019 حفلت بالمبادرات المتعلقة بالسلام والأمن والتغيرات المناخية.

وتميزت ولاية الرئاسة المغربية لمجلس السلم والأمن بتبني قرارات هامة، من قبيل رفع تعليق عضوية السودان في جميع أنشطة الاتحاد، وعقد الجلسة الوزارية لمجلس السلم والأمن بنيويورك، واللقاء حول التفاعل بين مجلس السلم والأمن ومفوضية الاتحاد، والاجتماع الهام حول التغيرات المناخية وتأثيرها على الدول الجزرية بإفريقيا.

مجلس السلم والأمن ورئاستها لهذه الهيئة التي استرشدت بمبادئ الشفافية والحوار والإرادة الراسخة في الائتلاف بعيداً عن كل جدل أو نقاش عقيم، بحسب ما علم لدى البعثة الدائمة للمملكة.

وجرى خلال هذا اللقاء التداول بشأن العديد من القضايا الراهنة في سياق كوفيد - 19 ودور الاتحاد الإفريقي في التخفيف من آثار هذا الوباء على القارة الإفريقية.

يذكر أن الرئاسة المغربية لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي

أشادت بمفوضية الشؤون السياسية بمفوضية الاتحاد الإفريقي ميانا سبوسوما بمساهمة المملكة خلال ولايتها في مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد ورئاستها لهذه الهيئة.

وخلال اجتماع عقد بمقر الاتحاد الإفريقي مع السفير الممثل الدائم للمملكة لدى الاتحاد الإفريقي واللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة محمد عروشي، اغتنمت المسؤولية الرفيعة بالمنظمة الإفريقية هذه الفرصة للإشادة بمساهمة المملكة خلال فترة ولايتها في

الشبكة المستقلة لحقوق الإنسان

مناخ التهريب الذي تفرضه «البوليساريو» في تندوف يثير سخط منظمات حقوق الإنسان

وأوضح البيهي، الذي سبق وتعرض بدوره للاحتجاز في تندوف والترحيل إلى كوبا وفنزويلا، أنه فور توقيفهم، يقع هؤلاء الأشخاص ضحايا لمحاكمات جائرة أمام محاكم عسكرية في انتهاك صارخ للقانون والاتفاقيات الدولية. وبعد استنكاره غياب رد فعل للمنظمات الدولية تجاه القمع الذي يعد نمطا من أنماط الحكامة في المخيمات، دعا رئيس الرابطة الصحراوية للديمقراطية وحقوق الإنسان الدولة الجزائرية إلى الوفاء بالتزاماتها بحماية المحتجزين، باعتبار أن المحاكمات العسكرية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكبها (البوليساريو) تقع على أراضيها، والانخراط في البحث عن تسوية لهذا النزاع على أساس الحكم الذاتي الذي اقترحه المغرب لوضع حد لمعاناة المحتجزين.

حقوق الإنسان المرتكبة على أراضيها، داعية المجتمع الدولي إلى ممارسة ضغوط على الجزائر للوفاء بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. من جهتها، انتقدت الرابطة الصحراوية للديمقراطية وحقوق الإنسان «مناخ الخوف والتهريب» الذي يفرضه «الحرس القديم» لـ(البوليساريو) في مخيمات تندوف، من خلال حرمان المحتجزين من حقهم في التعبير والتنقل واختيار حكاهم بكل حرية. وفي تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، ذكر رئيس الرابطة، حمادة البيهي، بموجة الاختفاءات القسرية والاعتقالات التعسفية التي استهدفت المعارضين ونشطاء حقوق الإنسان في المخيمات خلال الأسابيع الأخيرة.



الدموي ضد الأشخاص الموجودين على أراضيها. بدوره، ندد مرصد الصحراء للسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان، بشدة، بالمحاكمات التعسفية والاعتقالات في صفوف المدونين والصحافيين والناشطين في مجال حقوق الإنسان، التي باشرت ميليشيات «البوليساريو» مؤخرا لإسكات كل معارض لسياستها الانتحارية.

وقالت رئيسة المرصد، عائشة الدويهي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، «إن الأمر يتعلق بثورة غير مسبوقه ضد الفساد واختلاس المساعدات الإنسانية والفكر الواحد الذي يسود هذه المخيمات»، مشيرة إلى أن مناخ هذه «الثورة» هو نتيجة لغياب أي حل في الأفق لهذا الجحيم الذي يبرز تحته المحتجزون، بسبب رفض الانفصاليين لأي عرض جدي لتسوية النزاع حول قضية الصحراء.

ودعت الناشطة الحقوقية الجزائرية، التي فوضت لـ «البوليساريو» السلطة على جزء من أراضيها، إلى تحمل مسؤوليتها الأخلاقية والقانونية، من خلال وضع حد للانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان والسلامة البدنية للمعارضين والصحافيين ونشطاء

بمناخ التهريب الذي يفرضه الانفصاليون في مخيمات تندوف، سخط منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان بالعيون التي تطالب الجزائر بتحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة على أراضيها من قبل صنيعتها «البوليساريو».

ونددت الشبكة المستقلة لحقوق الإنسان بالانتهاكات «الممنهجة» لحقوق الأشخاص المحتجزين في تندوف، والتي كان آخرها إدانة شيخ سبعيني بريء بخمس سنوات سجنا نافذا، لتحويل أنظار الرأي العام عن التواطؤ بين «البوليساريو» وشبكات الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. وأعربت هذه المنظمة غير الحكومية، في بلاغ توصلت به وكالة المغرب العربي للأنباء، عن قلقها بشأن «صمت» المجتمع الدولي ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان في مواجهة موجة القمع ضد المعارضين في مخيمات لحمادة، داعية «البوليساريو» إلى احترام الحق في التعبير والتنقل والمحاكمة العادلة للمواطنين المغاربة من أصل صحراوي.

كما دعت الشبكة الجزائرية إلى ممارسة الضغط على صنيعتها (البوليساريو) لوقف هذا القمع

برقية تهنئة لجلالة الملك بمناسبة نجاح العملية الجراحية

برقية تهنئة، ودعواتنا بالشفاء العاجل، لعاهلنا المفدى، أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس المنصور بالله، على إثر العملية الجراحية التي أجراها جلالتة نصره الله، على مستوى القلب و كلت بالنجاح التام، بحمد الله تعالى ونعمته.

المنسق الإقليمي ورئيس الفرع الإقليمي لحزب الأمل بإقليم صفرو.

الحمد لله وحده، و الصلاة و السلام على مولانا رسول الله، وآله و صحبه وسلم. يتقدم خادم الأعتاب الشريفة منسق حزب الأمل ورئيس فرعه أصالة عن نفسه ونيابة عن أعضاء وعضوات الفرع الإقليمي لحزب الأمل بإقليم صفرو بعد أن تكلت بالنجاح التام، العملية الجراحية التي أجريتها يا مولاي على مستوى القلب، بمصحة القصر الملكي بالرباط، و بعد الإطمئنان التام على صحة وسلامة جلالتكم حفظكم الله ورعاكم، فإنه يسرنا أن نطمئن عليكم، و على نجاح العملية، طالبين من الله ان تعودوا لممارسة مهامكم المولوية بصحة جيدة وعافية تامة، بعد قضاء فترة النقاهة التي نصحكم بها الأطباء.

و بهذه المناسبة، فإننا كأعضاء في فرع حزب الأمل وكمخترطين، نتقدم بخالص التهاني و أرحم التبريكات، لجلالتكم حفظكم الله على نجاح هذه العملية، حامدين وشاكرين لله سبحانه وتعالى على هذه النعمة الكريمة، كما نرفع أكف الضراعة سائلين الله عز وجل أن يتمتع مولانا أمير المؤمنين، بالشفاء العاجل وأن يمنحه الصحة والعافية وطول العمر. كما أننا نتقدم بهذه المناسبة بأحر عبارات الشكر والإمتنان والتقدير، لكل الأطباء الذي أشرفوا على نجاح هذه العملية، منوهين بكفائتهم ومهنتهم العالية، وما يستحقون منا من شكر و عرفان اعتراف بالجميل والإمتنان.

كما يسرنا بهذه المناسبة، أن نرفع إلى علم جلالتكم، أن الشعب المغربي الوفي على قلب رجل واحد، يبتهل في صلواته ودعواته للباري عز وجل، بأن يشفيكم شفاء تاما لا يغادره سقما، وأن يحفظكم ويطلب في عمركم وأن يمتعكم بموفور الصحة والسلامة، كما أنه، يعبر لجلالتكم حفظكم الله، عن تشبته بأهذاب العرش العلوي المجيد و بيعة الآباء والأجداد للعرش، و إخلاصه الدائم لجلالتكم داعيا لكم بالشفاء العاجل وطول العمر. حفظ الله مولانا أمير المؤمنين، صاحب الجلالة الملك محمد السادس، بما حفظ به الذكر الحكيم، و أبقاه ذخرا و ملاذا لشعبه الوفي، وأقر عين جلالتة بولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير الجليل مولاي الحسن، وأنبتة نباتا حسنا في عزمك وحضنكم، وحفظ الله كريمتكم المصونة صاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة للاذخجة، و شد أزر جلالتكم بشقيقتكم السعيد صاحب السمو الملكي الأمير الجليل مولاي رشيد، وحفظ الله سائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة.

وحفظ الله المملكة المغربية موحدة من طنجة إلى الكويرة، تحت قيادتكم الرشيدة. و السلام على المقام العالي بالله ورحمته تعالى و بركاته.

خديم الاعتاب الشريفة
منسق ورئيس الفرع الإقليمي
لحزب الأمل بإقليم صفرو

صحيفة بلغارية تسلط الضوء على أهمية مقترح الحكم الذاتي كحل وحيد للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية

واعتبرت المسؤولية السياسية أن المقترح المغربي هو الإطار الوحيد الذي يستجيب لمعايير مجلس الأمن، من أجل حل سياسي واقعي وعملي ودائم للنزاع المفتعل، ويسهم أيضا في تعزيز الاندماج الإفريقي.

وأشارت إلى أنه ومنذ العام 2000، سحبت 65 دولة عضوا في الأمم المتحدة اعترافها بالكيان الوهمي، مسجلة أن عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي أتاحت للأسرة الإفريقية فرصة دفع هذه القضية نحو حل سلمي بروح التوافق الإفريقي والحوار والاحترام المتبادل.

وأضافت أفرا تي أنه بعد ستين عاما، لا يزال ارتباط المغرب «وثيقا» بالقارة الإفريقية، في إشارة إلى خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس في قمة الاتحاد الإفريقي الثامنة والعشرين، التي تميزت بعودة المملكة إلى المنتظم القاري. وأكدت أن المغرب عاد إلى الاتحاد بخبرة واسعة في مجالات استراتيجية، كتدبير قضية الهجرة والتنمية المستدامة ومكافحة التطرف العنيف والتغير المناخي، وبدأ تبادل خبراته مع الدول الإفريقية الأخرى.

كما أكدت أن مبادرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس لإحداث إطار عملي لمواكبة الدول الإفريقية في مختلف مراحل تدبير جائحة «كوفيد-19»، تشكل إطارا عمليا وموجها نحو العمل وفرصة أخرى لتعزيز الوحدة الإفريقية.

سلطت صحيفة «تشافا 24» البلغارية الضوء على أهمية مقترح الحكم الذاتي، كحل وحيد للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

وفي هذا الصدد، نقلت الصحيفة تأكيد المحامي في محكمة الاستئناف بباريس، هوبرت سيلان، أن الصحراء مغربية بلا منازع بالرغم من مناورات «البوليساريو» وحليفاتها وممولتها الجزائر، مبرزة أن هذا الموقف ينضاف إلى آراء العديد من المحللين والمراقبين الدوليين، الذين يدافعون عن مغربية الصحراء.

وأبرز سيلان، بحسب اليومية، الدينامية التي خلفها افتتاح العديد من الدول الإفريقية لقنصليات عامة في الأقاليم الجنوبية للمغرب، مضيفا أن الجزائر، بتخليها عن جزء من أراضيها لـ «البوليساريو»، تؤكد أنها أحد أطراف هذا النزاع المفتعل.

ووفق الصحيفة البلغارية واسعة الانتشار، تطرق المتحدث إلى الوضع في مخيمات تندوف حيث يعيش الآلاف من الصحراويين في ظروف مزرية، ويفتقرون إلى أدنى شروط العيش الكريم.

من جهة أخرى، أوردت اليومية تصريحات نائبة وزير الداخلية السابق، النائبة الزامية غريس نجابو إفرا تي Grace Njapau Efrati، أكدت فيها أن مقترح الحكم الذاتي هو الحل الوحيد لقضية الصحراء.

كوفيد 19:

السفراء الأفارقة لدى الأمم المتحدة يثمنون عاليا مبادرة جلالة الملك لفائدة بلدان القارة



ثمن العديد من السفراء الأفارقة المعتمدين لدى الأمم المتحدة في نيويورك عاليا مبادرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس لتقديم المساعدة الطبية للعديد من البلدان الإفريقية الشقيقة بهدف مواكبتها في جهودها لمواجهة وباء كورونا.

وأعرب هؤلاء السفراء، في تصريحات لوكالة المغرب العربي للأنباء، عن شكر وامتنان بلدانهم على هذه المبادرة الإنسانية التي تستحق «بالغ الثناء»، والتي تشهد، مرة أخرى، على روابط الأخوة الدائمة والمساعدة والتضامن الفعال للمغرب مع باقي بلدان القارة تحت قيادة جلالة الملك.

وقال السفير الممثل الدائم لبوركينا فاسو لدى الأمم المتحدة، إريك تيارى، «حقا، لقد تلقيت الخبر بسعادة غامرة، وقد عاينت صور وحجم المساعدة المغربية التي تلقاها بلدي. إنها مبادرة تفلح صدورنا».

كما أعرب تيارى عن «عرفان» بلاده لجلالة الملك على «هذه المبادرة القيمة التي تؤكد مجددا العلاقات الطيبة القائمة بين المغرب وبوركينا فاسو، وتسهم في تعزيز التعاون جنوب-جنوب».

وشدد سفير بوركينا فاسو على أن «الأمر يتعلق بعمل تضامني جدير بالإشادة وينبغي تقديره حق قدره». من جانبه، أعرب السفير القائم بالأعمال لجزر القمر لدى الأمم المتحدة، أحمد عبد الله، عن «امتنان» بلاده للمبادرة التي اتخذها صاحب الجلالة الملك محمد السادس لفائدة البلدان الإفريقية الشقيقة، وبينها اتحاد جزر القمر، مؤكدا أن «هذه المساعدة القيمة، ستسهم في جهود مكافحة وباء كورونا في إفريقيا».

وقال عبد الله إن المساعدة الطبية المقدمة من المملكة «تشهد على التضامن الفعال والقائم والحمد لله بين بلدينا وشعبينا. وهي نموذج لتبادل

الخبرات والممارسات الفضلى لمكافحة هذه الافة. نحن ممتنون لهذه المبادرة». وأضاف سفير جزر القمر «أتمنى الشفاء العاجل لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، أمدد الله بطول العمر». من جهتها، أعربت السفيرة الممثلة الدائمة لجمهورية غينيا لدى الأمم المتحدة، سيدبي فاتوماتا كبا، عن شكر بلادها وتقديرها البالغ لمبادرة التضامن التي اتخذها جلالة الملك. وقالت الدبلوماسية «أود أن أضم صوتي لصوت السلطات الغينية، وفخامة رئيس الجمهورية، لتوجيه الشكر لجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، على المساعدة السخية التي تلقيناها، والتي تضاف للقائمة المساعدات التي قدمتها المملكة المغربية إلى غينيا في ظروف عصيبة مثل جائحة كورونا».

وتابعت فاتوماتا كبا «مازلنا نتذكر مساعدة المملكة المغربية خلال أزمة إيبولا بين سنتي 2014 و2016، حينما وسم جميع البلدان المتضررة وأغلق جيراننا حدودهم معنا، وقرر جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، حينها بان تواصل شركة الخطوط الملكية المغربية رحلاتها المنتظمة إلى غينيا، مضيعة أن جلالة الملك اتخذ وقتنا مبادرة بإقامة مستشفى ميداني بأطباء مغاربة ساعدوا غينيا في القضاء على وباء إيبولا».

وقالت الدبلوماسية «أود أيضا القول إن هذا السخاء تابع من أسس علاقات الصداقة والأخوة العريقة التي طالما جمعت بين المملكة المغربية والجمهورية الغينية. ونحن فخورون بأن نقول اليوم بأن العديد من المسؤولين في الإدارة الغينية تابعوا تكوينهم في المملكة المغربية».

وأضافت أنه في غينيا، حيث 90 في المائة من الساكنة مسلمون، تلقى معظم أئمة المساجد في جميع أنحاء البلاد تكوينهم بالمغرب. وقالت السفيرة الغينية «نشكر بصدق المملكة المغربية على مساعدتها في مواجهة هذا الوباء». وبدوره، جدد القائم بالأعمال لجمهورية تشاد لدى الأمم المتحدة، مختار أباكار، التعبير عن «شكر الحكومة التشادية الجزيل لصاحب الجلالة الملك محمد السادس على هذه المساعدة الطبية التي جاءت في الوقت المناسب، لدعم جهود تشاد لمكافحة وباء كورونا».

وشدد على أن هذه الالتفاتة التضامنية هي «تجسيد حقيقي» للروابط التاريخية والأخوية والتضامنية التي تجمع بين الشعبين

المغربي والتشادي، والعلاقات الصداقة والتعاون المتميزة القائمة بين الدولتين، تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، ورئيس جمهورية تشاد، إدريس ديبي إيتنو. وخلص الدبلوماسي التشادي إلى أن «العلاقات بين بلدينا أمامها مستقبل مشرق».

وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، قد أعطى تعليماته السامية لإرسال مساعدات طبية إلى عدة دول إفريقية شقيقة. وتهدف هذه المساعدات إلى تقديم مساعدات طبية وقائية من أجل مواكبة الدول الإفريقية الشقيقة في جهودها لمحاربة جائحة كوفيد - 19. وتتكون

من حوالي ثمانية ملايين كمادة، و900 ألف من الأقنعة الواقية، و600 ألف غطاء للرأس، و60 ألف سترة طبية، و30 ألف لتر من المطهرات الكحولية، وكذا 75 ألف عبوة من الكلوروكين، و15 ألف عبوة من الأيزتروميسين.

ويندرج هذا العمل التضامني في إطار تفعيل المبادرة التي أطلقها صاحب الجلالة، نصره الله، في 13 أبريل 2020، باعتبارها نهجا براغماتيا وموجها نحو العمل، لفائدة البلدان الإفريقية الشقيقة. وتمكن هذه المبادرة من تقاسم التجارب والممارسات الفضلى وتتوخى إرساء إطار عملي لمواكبة جهود هذه البلدان في مختلف مراحل تدبير الجائحة.

تطبيقاتها لأغراض سلمية

المغرب عازم على مواصلة الجهود ودعم التعاون لاستخدام الطاقة النووية

للطاقة الذرية تبعا لمهمة المراجعة المتكاملة للبنية التحتية النووية «إينير» في المملكة. وأشار الدبلوماسي إلى أن المغرب يرحب بجهود التعاون بشأن خطط الدعم المتكاملة للأمن النووي، مثل تلك التي يجري إعدادها حاليا بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمملكة، مضيفا أن المغرب له إدراك تام أيضا بأهمية الاتفاقيات الدولية في مجال السلامة والأمن النوويين.

وقال السفير إن المغرب صادق على اتفاقية السلامة النووية في عام 2019 وقدم تقريره الوطني الأول عن تنفيذ هذه الاتفاقية في دجنبر 2019، مؤكدا في هذا السياق، أن المملكة وضعت استراتيجية وطنية وبدأت في تحديث إطارها القانوني لمعايير السلامة.

ونوه الدبلوماسي بقرار المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بتعيين مغربي في لجنة المعايير الأمنية التابعة للمنظمة، ليصبح ثالث بلد أفريقي يشارك في هذه الهيئة.

الهيئات التنظيمية النووية في أفريقيا، يؤكد مجددا تركيزه على التعاون الأفريقي باعتباره توجها استراتيجيا رئيسيا داخل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وسيواصل السعي إلى إبرام اتفاقات ثنائية مع البلدان الإفريقية في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بمساهمة المغرب في الشبكات الدولية واتفاقات التعاون والبرمجة الإقليمية، ولا سيما على مستوى أفريقيا، أبرز الدبلوماسي أن المملكة، بصفتها رئيسة الشبكة الإفريقية لتدريس العلوم والتكنولوجيا النووية، ترحب بتعيين خمسة من مراكزها كمراكز إقليمية لتنفيذ برنامج الشبكة.

وفيما يخص التقرير السنوي للوكالة لعام 2019، رحب السفير بالمقاربة البناءة والمثمرة لبعثات استعراض البنية التحتية النووية المتكاملة والتعاون المثمر بين المغرب والوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بالخطط التنفيذية المستندة إلى توصيات الوكالة الدولية

وفي هذا الصدد، أشار الدبلوماسي، إلى أن المغرب نوه بقرار الوكالة الدولية للطاقة النووية بإنشاء أول مركز إقليمي لتعزيز الكفاءات والقدرات في أفريقيا في المملكة، في مجال التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ النووية والإشعاعية.

وفي هذا السياق، أوضح السفير، أن الوكالة المغربية للسلامة والأمن النووي والإشعاعي، وهي أيضا رئيسة الشبكة الدولية للتعليم والتدريب في مجال إعداد وتنفيذ التدخلات في حالات الطوارئ النووية أو الإشعاعية، نظمت عدة اجتماعات عبر الإنترنت خلال الحجر الصحي المرتبط بكوفيد 19-، لتبادل الخبرات المكتسبة في بناء قدرات مراكز الشبكة الدولية للتعليم والتدريب في مجال إعداد وتنفيذ التدخلات في حالات الطوارئ النووية أو الإشعاعية، وتحديث خطط الشبكة وإطلاق منصتها.

وأكد فرحان أن المغرب، بصفته رئيسا لمنندى

قال السفير الممثل الدائم للمغرب لدى المنظمات الدولية في فيينا عز الدين فرحان، إن المغرب عازم على مواصلة الجهود والتعاون الثلاثي لاستخدام الطاقة النووية وتطبيقاتها لأغراض سلمية، من خلال التعاون الوثيق مع الدول الإفريقية.

وأكد الدبلوماسي المغربي، خلال اجتماع افتراضي لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة النووية، أن المملكة «عاقدة العزم على مواصلة دعم آليات التعاون الثلاثي من أجل الاستخدام السلمي للعلوم والتكنولوجيا النووية، من خلال تعاونه الوثيق مع الدول الإفريقية، وفقا للسياسة الخارجية التي تنهجها المملكة بشأن تعزيز التعاون جنوب-جنوب والتعاون الثلاثي».

وفي هذا السياق، أبرز فرحان أن المملكة لن تدخر جهدا في تعزيز بناء القدرات الوطنية، وتطوير مرافق التكوين والتعلم والتدريب، وتقديم الدعم الأمني في المجال النووي لفائدة الدول الإفريقية بناء على طلبها.

رئيس جمهورية غينيا ألفا كوندي

المساعدات الطبية لإفريقيا.. الرئيس الغيني يشيد بالمبادرة الملكية



وأشاد جوباتي، نيابة عن أعضاء هذه المؤسسة، بجهود المغرب الرامية لتقديم المساعدة للشعب الغيني، في ظل روح من التعاون والأخوة والصداقة بين أعضاء هذه المؤسسة، وبين الشعبين، وإفريقيا برمتها.

يوما»، وذلك في 08 يونيو الجاري. بدوره، شكر رئيس مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة بغينيا، عبد الكريم جوباتي، صاحب الجلالة الملك محمد السادس على المساعدة الطبية التي قدمها جلالته للعديد من الدول الإفريقية، بما في ذلك غينيا.

الضوء على المعركة التي تخوضها بلاده ضد هذه الآفة، مشيدا بالتدابير الحازمة التي اتخذتها غينيا تحت رعاية رئيس الجمهورية، كوندي، بهدف القضاء على هذا الوباء، وأخرها إطلاق الخطة المسماة « القضاء على (كوفيد-19)» في 60

أبانت عنهما المملكة المغربية خلال محنة تفشي وباء إيبولا. وأكد، في تصريح للصحافة، أن صاحب الجلالة الملك محمد السادس «تفضل مرة أخرى بتقديم هبة لشعب غينيا عبارة عن مساعدات هامة تتمثل في منتجات ومعدات موجهة لدعم الجهود التي تبذلها بلادنا لمكافحة (كوفيد-19)».

وأوضح توريه أن هذه المساعدات تتعلق بـ 500.000 كمامة و 60 ألف من الأقنعة الواقية و 40 ألف غطاء للرأس، و 4000 سترة طبية، و 2000 لتر من المطهر الكحولي، بالإضافة إلى 5000 علب من «الكلوروكين» و 1000 علب من «أزيثروميسين»، مشيدا بالجانب الأكثر «نبلا» و«أهمية» والمتعلق بتصنيع المغرب لمنتجاته ومعداته على المستوى المحلي وفقا لمعايير منظمة الصحة العالمية.

كما أعرب عن عميق امتنان رئيس الجمهورية ألفا كوندي، لجلالة الملك محمد السادس على هذا التبرع «السخي» الذي يأتي في الوقت المناسب، مما يساهم في توطيد علاقات الصداقة والتعاون والتضامن «الممتازة» و«العريقة» التي تجمع بين البلدين.

ولفت إلى أن «هذه المساعدة تمثل استجابة إفريقية للتحديات المطروحة، وعملا تضامنيا قويا من المملكة المغربية لصالح الشعب الغيني»، مردفا «يحيا التعاون الغيني المغربي».

من جهة أخرى، سلط الوزير الغيني

أشاد رئيس جمهورية غينيا، ألفا كوندي، بالاهتمام الذي يولييه صاحب الجلالة الملك محمد السادس لغينيا وإفريقيا عموما، وذلك على إثر وصول المساعدات الطبية التي أرسلها المغرب إلى غينيا، في إطار المساعدات المخصصة، تنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة، لعدد من البلدان الإفريقية الشقيقة، من أجل مواكبتها في جهودها للتصدي لجائحة كورونا.

وأعرب كوندي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء بالمناسبة، عن «بالغ احترامه» و«عظيم تقديره» لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، مشيرا إلى أن العلاقات بين البلدين «هامة للغاية».

وفي هذا الصدد، قال الرئيس الغيني «لقد بذلت كافة الجهود من أجل عودة المملكة بالاجتماع للاتحاد الإفريقي»، مذكرا بافتتاح قنصلية لبلاده بالمغرب (الداخلية).

كما ذكر الرئيس الغيني بالمساعدة التي قدمها المغرب لبلده في مجال الفلاحة، والمتمثلة في قرار المملكة بالتبرع لغينيا بـ 20 ألف طن من الأسمدة من أصل 100 ألف سينت إنتاجها لفائدة هذا البلد، منوها بإبقاء المغرب على حدوده مفتوحة، إبان تفشي فيروس إيبولا، ما سمح لرجال أعمال غينيين بالتنقل قصد عقد اجتماعاتهم.

من جانبه، ذكر وزير الشؤون الخارجية والغينيين المقيمين بالخارج، مامادي توري، بالدعم «القيم» والتضامن «الفعال» اللذين

الملكية الشريفة عازمة على التصدي لوباء كورونا

لمواجهة التحديات الصحية، الاقتصادية والاجتماعية، الناجمة عن الفيروس، حيث أثبتت الملك، أنه حتى جائحة كورونا لا تتوقف سياسته الإفريقية، وهذا كلام يجدر الإفتخار به، وباعتبار أن جلالة الملك أول رئيس دولة في القارة، يقترح إطلاق مبادرة إفريقية للتصدي لكورونا و مواكبة البلدان الإفريقية في مختلف مراحل تدبيرها للجائحة. كل ما يهدف إليه ملكنا، هو تعزيز التنمية المستدامة القائمة، على التعاون و توطيد العلاقات، والتركيز على الروابط مع إفريقيا، من خلال تخصيص حوالي ثلاثمئة مليون يورو سنويا لدعم التنمية في إفريقيا، فالملك نصره الله يعتنق ديبلوماسية يتحول تدريجيا إلى قوة إقليمية حقيقية في إفريقيا.

لذا، فإن المملكة المغربية في أوقات الشدائد والصعاب، كما هي في أوقات الهدوء والرخاء، حكيمة في قراراتها، صائبة في رؤيتها، حازمة في سياساتها، ثاقبة في نظرتها للمستقبل. وما أزمة كورونا، إلا جزء صغير من ذلك البحر اللامتناهي من العطاء. وهذا ما يجعل المغرب يزيد الشعب المغربي فخرا وإعتزازا، بالأب الروحي، القدوة والأسوة الحسنة، في تكريس قيم العطاء والنضال المستمرين للأبد.

بقلم: عبد الرحمان رفيق
طالب جامعي وباحث

الحماية شاملة، دون إنقاص فئة أو أخرى، زيادة على ذلك، فالعفو الملكي إستند على معايير إنسانية و موضوعية مضبوطة، تأخذ بعين الإعتبار هشاشة السجناء المعفيين ووضعيتهم الصحية، وإخضاعهم للإختبارات الصحية، و لعملية الحجر الصحي في منازلهم كباقي المواطنين، حماية وتأكيدا من سلامتهم. كل هذا يكون رافة، وأيضا رحمة و مودة من ملك لشعبه وتشبعا بالقيم الإسلامية السمحة، وما تتضمنه من مبادئ التضامن والتآزر، ولاسيما في الصعاب والشدائد.

لا ننسى، أن الملك في كل سنة يطلق بادرة قفة رمضان، التي تستفيد منها أكثر من ستمائة ألف أسرة في مختلف ربوع المملكة، والتي تسهر عليها مؤسسة محمد الخامس للتضامن. هذه الإلتفاتة الملكية، التي لطالما سعت جاهدة لبعث بصيص من الأمل على أبناءه، إذ ماصح القول، بأن هذه لحظة إنسانية محظية، يسجلها التاريخ بمداد من ذهب. ليس من الهين أن تضحى الدولة بأكملها بعجلة الإقتصاد، ولو بشكل جزئي من أجل سلامة مواطنيها، فالكل يشقى مكوناته وشرائحه في هذه الظرفية، أبلى البلاء الحسن، مما يجعل روابط الثقة تزيد وتعمق، ولاسيما روابط البيعة الشريفة.

أكثر ما يمكننا الاعتزاز به، كشعب تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، هو ما يرمي إليه عاهلنا من مبادرات واقعية، تقوم على العمل وتسمح بتبادل الخبرات و الممارسات الجيدة،

يد العون والمساعدة للأطعم الطبية، والتخفيف من حدة إنتشار هذا الوباء.

وفي ظل الأوضاع المضطربة، التي تمر منها مملكتنا قام الملك بمبادرة ذات وزن ثقيل، ذلك بتبرعه بمبلغ 200 مليار، مساهمة منه في الصندوق الخاص لتدبير وباء كورونا، دعما للنفقات الصحية الاستثنائية، وكذا القطاعات المتضررة من الأزمة. هذه الخطوة لها في الحقيقة أكثر من دلالة وأكثر من بعد؛ فالملك، هو أول من بادر إلى وضع ماله الخاص في خدمة الوطن و المواطنين، لتدارك الأزمة ومواجهتها، بالأساليب والإجراءات اللازمة، فجانبا أنه قائد للبلاد، فهو عاهل يري المواطنين، بالتدخل السريع على جميع الأصعدة و الأوجه. كل المبادرات، التي قام بها ملكنا و منها، التي ذكرتها من قبل، ماهي إلا حافز قوي، والسري في زرع الحماس في بعض المؤسسات والشركات الوطنية الهامة، التي سارعت بدورها للإستجابة للنداء الوطني والتفاني أكثر. لهذا كانت فلسفة الملك محمد السادس، هي وقف النزيف أولا، ثم تقوية الجسد المنهك. هذه فلسفة أدت بدورها إلى تكريس المبادئ الإنسانية في صفوف مختلف القيادات، التي تسهر على خدمة هذا الوطن، وجعلت الشعب فخورا بهذا الإنجاز. كما أنه في إطار حماية للمواطنين، مما يمكن أن يلحق بهم من ضرر، بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد، أصدر الملك محمد السادس نصره الله عفوا عن 5654 معتقلا، وذلك لتكون

إن المملكة المغربية برزت مكانتها، سواء لدى مواطنيها، أو في المنظّم الدولي. هذا يظهر من خلال قرارات جريئة ذات فعالية عالية، التي تستهدف تحقيق الاستقرار السياسي، الأمني، الاجتماعي والاقتصادي، لكن هذا الجانب من الإنجازات اللامتناهية، تعود بالأساس إلى القيادة الرشيدة للقائد الهمام مولانا أمير المؤمنين، صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الذي منذ توليه عرش أسلافه الميامين، يسهر على مواصلة الإصلاحات والنهوض بشتى المجالات. هذا كله، خدمة لشعبه ورغبة منه في مواكبة ركب الحضارة الحديثة والإزدهار، والتضاهي بالثقافة المغربية الأصيلة أمام مختلف دول المعمور، سواء في إفريقيا، أو العالم.

لكن، إذ ما سلطنا الأضواء على الشق الإنساني لمولانا الإمام دام له النصر والتأييد، سنجد المبادرات الإنسانية، التي كانت حاضرة بقوة، خاصة بعد انتشار كوفيد 19- في المغرب، مما جعل شرائح المجتمع الواسعة تتضرر من هذه الأزمة، لاسيما الإجراءات والتدابير الوقائية والإحترازية، لتجاوز هذا الظرف بأقل الخسائر الممكنة. فهنا، سيفتح السجل الإنساني للملك حفظه الله، بتعليماته السامية؛ أعطى القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية وأركان الحرب العامة أمره السامي، بإرسال بعثات طبية عسكرية وشبه عسكرية إلى مختلف المستشفيات المدنية بالمملكة، لتقديم

«مكسب» للدبلوماسية القضائية بالمملكة

الصحراء: قرارات المحكمة العليا الإسبانية «صفحة قوية» لـ (البوليساريو)



الذي يقوده بحكمة وتبصر، جلاله الملك محمد السادس، رئيس المجلس الأعلى للسلطة القضائية. وأشار في هذا الصدد إلى اللقاء القضائي السابع بين المحكمة العليا بالمملكة الإسبانية ومحكمة النقض بالمملكة المغربية، الذي انعقد في فبراير المنصرم بمراكش، وعرف مشاركة، على الخصوص، ماضي فانس الرئيس الأول لمحكمة النقض الرئيس المنتخب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، وكارلوس ليميس سيرانو رئيس المحكمة العليا والمجلس العام للسلطة القضائية بالمملكة الإسبانية. من جهته، قال حسن فتوح، المستشار ورئيس مكتب الودادية الحسنية للقضاة بمحكمة النقض، إن قرار المحكمة العليا الإسبانية منع الاستخدام المؤقت أو الدائم للأعلام «غير الرسمية» أو أي تعبير سياسي آخر داخل المباني العامة أو خارجها، وكذلك الحكم الصادر عن الغرفة المدنية في المحكمة التي قضت بإلغاء الجنسية الإسبانية الممنوحة لمواطنة مزرادة بالأقاليم الجنوبية للمغرب سنة 1973، بعدما طعنت المديرية العامة للسجلات والتوثيق في حكم صدر عن المحكمة الإقليمية في «الباليار» كان قد منح الجنسية لهذه المواطنة، مستندا على المادة 17.1 من القانون المدني.

وقال رئيس الودادية الحسنية للقضاة، عبد الحق العياشي، خلال هذه الندوة التي نظمت بتقنية المناظر المرئي تحت عنوان «الوحدة الترابية للمملكة من خلال الدبلوماسية الموازية.. قراءة في التوجهات الحديثة للمحكمة العليا الإسبانية»، إن هذا اللقاء يندرج في إطار المبادرات التي تنظمها الودادية لحشد التأييد ومواجهة الطروحات المتهافئة لأعداء الوحدة الترابية للمملكة. وأضاف العياشي، إلى أن الودادية الحسنية للقضاة، التي نظمت الندوة مع مكتبها بمحكمة النقض، تجعل في صلب أولوياتها التعريف بالقضية الوطنية للمملكة وبالرصيد الحقوقي والقانوني الذي راكمته المملكة ومشروعها المتميز

الذي يقوده بحكمة وتبصر، جلاله الملك محمد السادس، رئيس المجلس الأعلى للسلطة القضائية. وأشار في هذا الصدد إلى اللقاء القضائي السابع بين المحكمة العليا بالمملكة الإسبانية ومحكمة النقض بالمملكة المغربية، الذي انعقد في فبراير المنصرم بمراكش، وعرف مشاركة، على الخصوص، ماضي فانس الرئيس الأول لمحكمة النقض الرئيس المنتخب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، وكارلوس ليميس سيرانو رئيس المحكمة العليا والمجلس العام للسلطة القضائية بالمملكة الإسبانية. من جهته، قال حسن فتوح، المستشار ورئيس مكتب الودادية الحسنية للقضاة بمحكمة النقض، إن قرار المحكمة العليا الإسبانية منع الاستخدام المؤقت أو الدائم للأعلام «غير الرسمية» أو أي تعبير سياسي آخر داخل المباني العامة أو خارجها، وكذلك الحكم الصادر عن الغرفة المدنية في المحكمة التي قضت بإلغاء الجنسية الإسبانية الممنوحة لمواطنة مزرادة بالأقاليم الجنوبية للمغرب سنة 1973، بعدما طعنت المديرية العامة للسجلات والتوثيق في حكم صدر عن المحكمة الإقليمية في «الباليار» كان قد منح الجنسية لهذه المواطنة، مستندا على المادة 17.1 من القانون المدني.

وقال رئيس الودادية الحسنية للقضاة، عبد الحق العياشي، خلال هذه الندوة التي نظمت بتقنية المناظر المرئي تحت عنوان «الوحدة الترابية للمملكة من خلال الدبلوماسية الموازية.. قراءة في التوجهات الحديثة للمحكمة العليا الإسبانية»، إن هذا اللقاء يندرج في إطار المبادرات التي تنظمها الودادية لحشد التأييد ومواجهة الطروحات المتهافئة لأعداء الوحدة الترابية للمملكة. وأضاف العياشي، إلى أن الودادية الحسنية للقضاة، التي نظمت الندوة مع مكتبها بمحكمة النقض، تجعل في صلب أولوياتها التعريف بالقضية الوطنية للمملكة وبالرصيد الحقوقي والقانوني الذي راكمته المملكة ومشروعها المتميز

من ثمرات التواصل» التي تنهجها الدبلوماسية المغربية، بما فيها القضائية، في إطار التعريف بقضية الوحدة الترابية للمملكة والدفاع عنها، وهي الدبلوماسية التي أفضت إلى سحب العديد من الدول لاعتراضها بالجمهورية الصحراوية الوهمية. وقال النقيب صادق إن هذه القرارات تعد بمثابة «نفي قطعي قانوني» لأي صفة قانونية ما لكيان وهمي يسمى (البوليساريو)، وتدرج ضمن الهزائم التي ما فتئت تلحق به، من قبيل قرار المحكمة الأوروبية رفض الطعن الذي تقدم به ضد اتفاقية الصيد البحري مع المملكة.

الجزائر. واعتبر الطلمي الذي يتولى أيضا رئاسة جمعية المحامين من أصل مغربي الممارسين بالعالم، أن قرار منع الاستخدام المؤقت أو الدائم للأعلام «غير الرسمية» أو أي تعبير سياسي آخر داخل المباني العامة أو خارجها فوق التراب الإسباني يشكل «نقطة نهاية» لهذا الاستغلال الذي دأبت عليه (البوليساريو)، الكيان الوهمي، الذي سيتلقى ضربات أخرى تتعاين من جانبه، وصف النقيب إبراهيم صادق، رئيس الهيئة الوطنية للعدالة، في مداخلة، أن القرارات الأخيرة للمحكمة العليا الإسبانية تشكل «ثمر

مع رد مجلس الأمن الدولي على احتجاج الجزائر على فتح دول إفريقية قنصليات لها في الأقاليم الجنوبية للمملكة، باعتبار ذلك «قرارا سياديا» وهو ما يشكل «انتصارا قانونيا إضافيا للمملكة، ونجاحا لاستراتيجية الدبلوماسية الرسمية والموازية». بدوره، وصف هلال ناركو الطلمي، وهو رئيس جمعية المحامين من أصل مغربي، الممارسين بإسبانيا، القرارات الأخيرة للمحكمة العليا الإسبانية بكونها «ضربة قاضية» لتانفصاليين ولأصحاب الوهم الذين يستغلون كل الوسائل لانتعاف على حساب المغاربة المحتجزين في مخيمات تندوف جنوب

بوريطة.. «بالنسبة للمغرب، منطقة الساحل أكثر من مجرد فضاء جوار جغرافي»

السياسي والالتزام السياسي»، و«انطلاقا من نفس هاجس التماسك هذا، سيستفيد التحالف من الاعتماد على ميثاق سياسي ومن التوفر على أمانة دائمة. فحكومة التحالف أصبحت ضرورية انطلاقا من الحاجة إلى قيادة سياسية وعملية لتنفيذ أركانها الأربعة، وكذا الربط بين المبادرات المتوطة بها، مثل التحالف من أجل الساحل والشراكة من أجل الأمن والاستقرار في منطقة الساحل». وقال بوريطة إن «الشعوب يجب أن تكون في صلب أي مبادرة»، لأنها إذا كانت في «قلب المعاناة»، فإنها «يجب أن تكون أيضا في قلب الإجابات»، وميز في هذا الصدد بين «الأمن الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي» اللذين يمثلان «هدفين استراتيجيين» للوحدة والمصالحة الوطنيتين اللتين تشكلان بدورهما «هدفين سياسيين وعمليين». واعتبر أنه «من الضروري إرساء مقاربة شاملة، يتعين أن تشمل أيضا الدور المحوري ل(سيدياو)»، وأن «دحر الإرهاب إما أن يكون متعدد الأبعاد (عسكريا، وأمنيا، وسياسيا، وسوسيو-اجتماعيا، وثقافيا)، أو لا يكون».

من جهة أخرى، أبرز الوزير أنه «إذا كان العمل العسكري والأمني جزءا أساسيا من تدابير التصدي للإرهاب، فإنه يجب أن يؤمن نقطة التوازن الدقيق هاته، التي تحول دون تغذيته دوامة العنف بشكل غير مقصود». وسجل أن «إشراك الأمم المتحدة، باعتبارها رائدا شريكا في هذه المبادرة إلى جانب فرنسا ومجموعة دول الساحل الخمس والاتحاد الأوروبي، ستكون بمثابة ضمان ودفع للشرعية، حتى في نظر الساكنة». وبيروم التحالف من أجل الساحل، الذي يضم حوالي 40 دولة ومنظمة إقليمية، تنسيق الجهود العسكرية والتنمية، وكذا مساعدة الدول على بسط حضورها على الميدان.

الماضيين، على الرغم من انعدام الأمن وسيادة الخوف بسبب نقشي الوباء، والمساهمة الأساسية للمنظمات الإقليمية (المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (سيدياو)...)». وفيما يتعلق بفعالية هذه المبادرة واستدامتها، بعث بوريطة برسالة تقوم على جملة من المبادئ، على رأسها مبدأ الريادة باعتباره مبدأ «أساسيا» ويتعين أن يكون مبدأ «كافة دول المنطقة»، موضحا في هذا السياق، أن «وجودنا هنا يهدف إلى مواكبة هذه الدول». وأشار إلى أن مبدأ «المرونة» لا يقل أهمية، إذ تشدد على واجب «تقديم إجابات مرنة لمختلف التحديات وعدم التبه في التفاوض حول النصوص، والقرارات». وفي ذات السياق، أكد أنه «يتعين علينا تجنب المناكفات»، «فكم من المبادرات ذهبت سدى بسبب ذلك. فالتماسك والتآزر وقابلية العمل المشترك تعتبر شروطا أساسية».

وذكر بوريطة بأن عملية برخان، والجيش الوطني، والقوة المشتركة التابعة لمجموعة دول الساحل الخمس أظهرت التزاما راسخا حتى الآن، لاسميا في منطقة «الحدود الثلاثة» (النيجر/مالي/بوركينافاسو)، مسجلا أنه «يتعين الحفاظ على هذه المكتسبات الحيوية، ومن المهم تفضي هذه القوة بأي شكل من الأشكال من خلال القيام - دون استشارة قبلية مع الفاعلين في الميدان- بتشروعات جديدة من الممكن أن تضعفها، بدلا من أن تعززها». وأكد أنه «يتعين علينا التوفيق بين التشاور

دائرة العنف وفتحت المسح الاجتماعي. ولفت الوزير إلى أن «الفقر المستشري وانعدام الأمن الغذائي المزمن يتفاقمان» وأن «الضغط



الديمقراطي ما زال يلقي بثقله على جهود التنمية»، وبالتالي لا يسعنا إلا أن نتفق مع ائتلاف يحركه هذا الوعي بالواجب. ومع ذلك، يسجل الوزير، هناك أيضا عوامل تبعث على الأمل، منها «الاهتمام الدولي الحيوي بمنطقة الساحل، وتزايد القدرة العملياتية للقوة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والعمل الإيجابي الأساسي الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ودعمها، وإجراء انتخابات تشريعية سلمية في مالي في 29 مارس و19 أبريل

أكد وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج ناصر بوريطة، في مداخلة له خلال الاجتماع الوزاري الأول للتحالف الدولي من أجل الساحل، المنعقد بتقنية المناظرة المرئية، أن «منطقة الساحل تمثل، بالنسبة للمغرب، أكثر من مجرد فضاء جوار جغرافي. إنها فضاء انتماء تاريخي وثقافي وسياسي وجيو-ستراتيجي». وقال بوريطة إن «هذا التحالف يمكن أن يمثل منعطفًا - حقيقيا - صوب تحقيق التآزر الذي طالما صبونا إليه»، منوها بالجهود التي بذلتها فرنسا في هذا الاتجاه. واعتبر، في هذا الصدد، أن الأمر يتعلق ب«تحديث استراتيجي». ونحن على يقين من أنه سيحقق المزيد من التبعة ومن أخذ زمام المبادرة والمزيد من التماسك. ويبدو لي أن هذه هي التوجهات الرئيسية لقمة باو التي انعقدت في 13 يناير».

وسجل بوريطة أن «هذه هي المرة الأولى التي نجمع فيها مثل هذا المزيج الواعد من القوة الصلبة والأمن البشري في نفس المبادرة»، معتبرا أن «التحالف من أجل الساحل كان على حق» وأنه «ليس هناك استقرار بدون تنمية مثلما لا يمكن تحقيق التنمية بدون استقرار». وأشار إلى أن إشكالية الأمن المزمنة في منطقة الساحل مطروحة حدة منذ ما يقرب من عقدين من الزمن، مبرحا عن أسفه لكون هذه الإشكالية تنقذ مقلقة كما أبرزت ذلك التطورات الأخيرة» متمثلة، على وجه الخصوص، في تدهور الأوضاع الأمنية في المنطقة (حيث ارتفع عدد القتلى نتيجة الهجمات الإرهابية خمسة أضعاف منذ عام 2016)، واتساع



المصمم هشام لحلو يمنح التصميم لجهاز التنفس الاصطناعي مغربي الصنع

أعلن المصمم المغربي هشام لحلو، أنه منح التصميم لجهاز التنفس الاصطناعي مغربي الصنع.

وذكر بلاغ للمصمم أنه «في متم شهر مارس وفي بداية ظهور أزمة كوفيد-19، قبل هشام لحلو بمشاعر من الفرح والتضامن، المساهمة بمستواه المتواضع في الزخم الوطني وجهود مكافحة الحائحة عن طريق التبرع بالتصميم الخارجي (تصميم المنتج والتصميم الصناعي)، والتوسيم (الهوية البصرية التي تميز المنتج بواسطة مختصر أو علامة)، الذي يخلقه ويطوره بمعية فريقه من أجل الاستجابة لمتطلبات المشروع طيلة أسابيع عديدة، بتعاون مع باحثين ومهندسين وصناعيين وأطباء وبمساندة من وزارة الصناعة بالمملكة المغربية».

وأبرز ذات المصدر، أنه انطلاقا من الرغبة في إدماج «التصميم» في العملية الابتكارية والصناعية، على غرار مبادرات أخرى رأت النور في كل بقاع العالم مثل (Covid19DesignChallenge)، توقع المغرب كنموذج حقيقي بإفريقيا، لاسيما مع إنشاء أول جهاز تنفس اصطناعي ذي معايير تم دراسة هندستها وتصميمها بعمق، من أجل الاستجابة لمتطلبات المرحلة.

وأبرز البلاغ أن هذه الجهود مكنت الفريق من تطوير النماذج الأولى والعمليات الصناعية للتصميم الخارجي أو تصميم المنتج الصناعي الذي يضم التكنولوجيا والآلات والأنظمة التي يتكون منها جهاز التنفس مغربي الصنع، انطلاقا من الفكرة الأولى بلوغا إلى عملية التصنيع المتسلسل لنماذج عملية ومتوفرة في كافة المستشفيات، مشيرا إلى أن هشام لحلو تكلف أساسا بإحداث تصميم مكيف مع مختلف الأجزاء التي صممها الصناعيون من خلال رسم الغلاف الخارجي، وهوية وعلامة المشروع إضافة إلى مختلف تفاصيله.

وتثبت هذه الخطوة مرة أخرى، بحسب ذات المصدر، أن التصميم يحظى بمكانته كاملة في المنظومة الاقتصادية والصناعية بالمملكة، وأنه بات من الضروري إدماجه في مسلسل الرؤية الجديدة للمغرب الرامية إلى إضفاء طابع صناعي على جزء كبير من المنتوجات يدوية الصنع في كل قطاعات الأنشطة مع تصميم «صنع في المغرب»، يشمل القدرات والكفاءات المغربية.

وأبرز أن «تصميم وإنتاج منتوجات ذات معايير مغربية ودولية، موجهة للتصدير وذات قيمة مضافة كبيرة من شأنه تسليط الضوء على كفاءتنا المحلية، ليسير المغرب بذلك على نهج الدول الأخرى التي سبق لها إدماج التصميم كرافعة لأنظمتها الاقتصادية».

كما لفت الانتباه أيضا إلى ضرورة الاهتمام بالتكوين في هذا المجال لتدارك التأخر الحاصل، نظرا لعدم توفر أي تكوين جامعي في التصميم انطلاقا من الإجازة مرور بالماستر وصولا للدكتوراه، يشمل كل التخصصات كتصميم المنتج، والتصميم الصناعي والتفاعلي..... وكذا تدبير التصميم في الجامعات ومدارس الأعمال على غرار الهند، وكوريا الجنوبية، وتركيا، والبرازيل، والصين التي تراكم أكثر من 30 سنة من التجربة في هذا المجال.

الجواهري: تحرير الحساب الاحتياطي يعادل ضخ 10 مليار درهم لفائدة البنوك

الجواهري، أن العملة شهدت، بدورها، ارتفاعا استثنائيا لتصل إلى 305,3 مليار درهم في نهاية ماي، بزيادة 20 في المائة على أساس سنوي، مشيرا إلى أن مبلغ ضخ السيولة وصل إلى مستويات استثنائية حيث انتقل من 67,2 مليار درهم في 13 مارس إلى 107,2 مليار درهم في 5 يونيو.

وبعد أن أشار إلى الفرضيات الرئيسية الكامنة وراء توقعات بنك المغرب، أوضح الجواهري أنه «في ظل عدم اليقين الشديد المحيط بتطور الظروف الاقتصادية على الصعيدين الوطني والدولي، قد لا تتحقق هذه الفرضيات وستتم الدعوة إلى تعليق التوقعات والإسقاطات عندما تصبح البيانات الجديدة متاحة».

وقال «لا يمكنني أن أختتم دون التذكير بالاعتبارات التي أثرتها في البداية والتأكيد مرة أخرى على المستوى الاستثنائي العالي من عدم اليقين الذي يحيط بالتوقعات التي عرضتها الآن».

ووفقا لتوقعات بنك المغرب، فإن الاقتصاد الوطني يسجل تراجعا بنسبة 5,2 في السنة الجارية، يعقبه ارتفاع بنسبة 4,2 في المائة في سنة 2021. وفي المدى المتوسط، يمكن أن تظل نسبة التضخم في مستوى معتدل يناهز 1 في المائة في سنتي 2020 و2021 على السواء.

مجموع أدوات إعادة التمويل المتاحة بالدرهم وبالعملة الصعبة، وتوسيع قائمة الأصول المقبولة.

وأشار إلى أن هذا مكن من «زيادة ثلاثة أضعاف في احتمالات إعادة تمويل البنوك لدى البنك المركزي».

وعلى المستوى الاحترازي، أشار والي بنك المغرب، من بين أمور أخرى، إلى الترخيص للبنوك في حالة الحاجة إلى استخدام أدوات السيولة خلال الفصل الثاني 2020 على شكل أصول سائلة عالية الجودة أقل من الحد الأدنى لنسبة تغطية السيولة، محددة بنسبة 100 في المئة.

من جهة أخرى، قال الجواهري إن عدد ملفات قروض «ضمان أوكسجين» التي ضمنتها الدولة بلغ في 12 يونيو الجاري 27.551 شركة بمبلغ 13,8 مليار درهم.

وأضاف أنه في ما يتعلق بتأجيل استحقاقات القروض، تمت الموافقة على ما يقرب من 491 ألفا و500 طلب في نهاية ماي الماضي، منها 94 في المائة لفائدة الأفراد و6 في المائة للمقاولات.

وأشار إلى أنه، بالإضافة إلى ذلك، استفاد أكثر من 2,8 مليون أسرة تتوفر على بطاقة «راميد» وحوالي 2,6 مليون أسرة لم تتوفر على البطاقة، من الدعم المالي في إطار عملية «تضامن». وسجل

أكد والي بنك المغرب، عبد اللطيف الجواهري، أن مجلس إدارة البنك المركزي قرر، خلال اجتماعه، تحرير الحساب الاحتياطي بشكل تام، مما يترجم ضخ 10 مليار درهم لفائدة البنوك.

وأوضح الجواهري، خلال ندوة صحفية جرت عبر تقنية التداول بالفيديو، عقب الاجتماع الثاني الفصلي لمجلس البنك المركزي أن «الاحتياطي كان عند 2 في المئة وقررنا تخفيضه إلى 0 في المئة وهو حوالي 10 مليارات درهم لفائدة النظام البنكي الوطني». ودعما لانعاش الاقتصاد الوطني، قال الجواهري إن المجلس قرر بعد خفض سعر الفائدة بواقع 25 نقطة في مارس الماضي، خفضه مرة ثانية بمقدار 50 نقطة أساس إلى 1,5 في المائة.

وأعلن أيضا والي البنك المركزي عن اتخاذ إجراءات خاصة لدعم إعادة تمويل القروض البنكية الموجهة للبنوك التشاركية ولجمعيات القروض الصغرى، مشيرا إلى أن بنك المغرب سيسهر على نقل قراراته إلى الاقتصاد الحقيقي وسيعزز أكثر من ذلك، في إطار عملياته لإعادة التمويل، البنوك التي «تبدل أقصى جهد في هذا الاتجاه».

وأبرز الجواهري، الذي استعرض أهم التطورات منذ الاجتماع الأخير للمجلس على مستوى السياسة الاقتصادية والاجتماعية والنقدية، تفعيل

وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة يصدر منشورا حول تفعيل الحق في الحصول على المعلومات

على المعلومات www.chafafiya.ma. كالية موازية لتلقي ومعالجة والرد على الطلبات، حيث تمكن هذه البوابة الأشخاص المكلفين المعيّنين على مستوى الإدارات العمومية والمؤسسات الخاضعة لوصايتها، والذي بلغ عددهم إلى حدود تاريخ إصدار هذا المنشور أزيد من 1200 شخص مكلف ومكلفة، من تتبع ومعالجة طلبات الحصول على المعلومات والرد عليها داخل الأجل ووفق الشروط والكيفيات المحددة بهذا القانون. كما تتيح هذه البوابة لطالب المعلومات إمكانية تتبع طلبه منذ مرحلة الإيداع إلى غاية توصله بالرد النهائي، مع التوصل في كل مرحلة بإشعار بشأن وضعية معالجة الطلب.

وموازا مع ذلك، تم إحداث شبكة للحق في الحصول على المعلومات تحت إشراف قطاع إصلاح الإدارة، تتألف من الأشخاص المكلفين بالمعلومات المعيّنين على مستوى الإدارات العمومية والمؤسسات الخاضعة لوصايتها. وتسعى هذه الشبكة إلى تعبئة أعضائها وتقوية قدراتهم، ومواكبهم بشكل مستمر في مختلف المواضيع ذات الصلة بالحق في الحصول على المعلومات، مما من شأنه الإسهام في الدفع بتفعيل الحق في الحصول على المعلومات على أحسن وجه.

ونكرت الوزارة بأن جميع مقتضيات القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 12 مارس 2020، والصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.18.15 بتاريخ 22 فبراير 2018، وذلك تفعيلا لمقتضيات الفصل 27 من الدستور الذي ينص على أنه للمواطنين والمواطنات الحق في الحصول على المعلومات الموجودة في حوزة الإدارة العمومية والمؤسسات المنتخبة، والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام.

وكذا التحسيس والمواكبة. وتشجيعا لممارسة الحق في الحصول على المعلومات وتمكين المواطنين والمواطنات من استيعاب حقوقهم وواجباتهم المترتبة عن القانون المؤطر لهذا الحق - يضيف البلاغ - أعد قطاع إصلاح الإدارة ليليا عمليا حول هذا القانون، كالية تمكن من الإلمام بأهم مقتضياته والعناصر الأساسية للتعريف بالمعلومات وباشكالها وبكيفية الحصول عليها، وكذا القواعد الواجب احترامها عند إعادة استعمالها، مع توضيحات تهم كيفية طلب وتكلفة وأجال الحصول على المعلومات، بالإضافة إلى طرق تقديم الشكايات والجهات المعنية بذلك.

وتابع أنه ومواكبة من القطاع لتفعيل هذا القانون، تم إطلاق البوابة الإلكترونية للحصول

أصدر محمد بنشعون، وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، منشورا حول تفعيل الحق في الحصول على المعلومات يدعو فيه الإدارات والمؤسسات والهيئات المعنية إلى التقيد بمقتضيات هذا المنشور وتعميمه بكل المصالح التابعة لها وتلك الخاضعة لوصايتها، سواء على المستوى المركزي أو اللامركز.

وذكر بلاغ لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، أن المنشور رقم 2020/5 الصادر بتاريخ 16 يونيو 2020 يحدد الإجراءات والتدابير التي يجب على المؤسسات والهيئات المعنية اتخاذها بغاية حسن تفعيل القانون رقم 31.13، وضمن انخراطها في هذا الورش الهام، وذلك على مستوى تنظيم ومعالجة المعلومات، والنشر الاستباقي، وتلقي ومعالجة طلبات الحصول على المعلومات،



صرف دعم شهر ماي لفائدة الأجراء المتوقفين عن العمل بسبب جائحة كورونا

المسطرة في برنامجها، اقتناعا منها بأن الاستثمار في الرأسمال البشري هو عماد التقدم والتنمية والاستقرار.

وأبرز أن الحكومة ستواصل إصلاح المنظومة الوطنية للتربية والتكوين باعتبارها رافعة أساسية لتتمين الرأسمال البشري وتأهيله للانخراط في دينامية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال عدد من البرامج.

لدعم الأجراء الذين توقفوا مؤقتا عن العمل بسبب الحائحة، وضمان حد أدنى للدخل لفائدة الأسر العاملة في المهن الحرة أو الحرفيين أو العاملين في القطاع غير المهيكل، والتي تضررت وتوقف دخلها بسبب تباطؤ النشاط الاقتصادي.

ولفت إلى أن حدة الأزمة الحالية أظهرت أهمية استمرار رهان الحكومة على الاهتمام بالمجال الاجتماعي، باعتباره أحد الأولويات

برسم شهر يونيو الجاري، يمكن أن يبدأ اليوم أيضا، وكذا تقديم طلب للاستفادة من تأجيل أداء اشتراكاتها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مشيرا إلى أنه سيعمل عن الفئات الأخرى قريبا لكي تستفيد من الحصة الثالثة من الدعم. وفي إطار التخفيف من التداعيات الاجتماعية لجائحة كورونا، يقول العثماني، فقد اتخذت الحكومة جملة من القرارات والتدابير

كشفت رئيس الحكومة، سعد الدين العثماني أنه انطلق صرف دعم شهر ماي لفائدة الأجراء المتوقفين عن العمل بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد، كوفيد 19.

وقال العثماني، في معرض رده على سؤال محوري خلال الجلسة الشهرية للاستشارة الشفهية الموجهة لرئيس الحكومة بمجلس المستشارين، إن «تصريح المقاولات المتأثرة جراء الجائحة،

روسيا تأمل في حوار أميركي أكثر انفتاحا مع المشاركين في اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية



وكان وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، قد أكد في وقت سابق، أن بلاده ستواصل العمل على إعداد آلية للتحقق من تطبيق اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والسامة، التي ستسمح بالتحقق من امتثال الدول المشاركة في الاتفاقية بالالتزام بعدم صنع أسلحة بيولوجية.

يشار إلى أن معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية والسامة، تم توقيعها في 10 أبريل 1972. ودخلت حيز التنفيذ في 26 مارس 1975، وبحلول غشت عام 2019 وقعت عليها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة. وتلزم المعاهدة الأطراف الموقعة بمنع تطوير وإنتاج، وتخزين الأسلحة البيولوجية والسامة.

مع مراعاة الحقائق الراهنة، «موضحا أن الولايات المتحدة صادقت على الاتفاقية سنة 1972، ولكن ليس من الممكن الآن التحقق من تنفيذها من قبل واشنطن من خلال الوسائل القانونية الدولية، حيث رفض الأميركيون قبول البروتوكول الملحق ذي الصلة بالاتفاقية في عام 2001، وتوقفوا عن السماح بالتحقق من تطبيق الاتفاقية».

وشدد المسؤول «روسيا تدعو اليوم، إلى التنفيذ الكامل لأحكام ومقتضيات الاتفاقية. وبهذه الطريقة، نذكر المجتمع الدولي بعدم جواز استخدام الأسلحة البيولوجية»، معربا عن أمله في أن «تستمتع واشنطن إلى موقف بلده، وأن تدخل في حوار أكثر انفتاحا، وأن تتفاعل مع الدول الأطراف في الاتفاقية».

أعرب نائب رئيس مجلس الأمن الروسي، دميتري ميدفيديف، عن أمل بلاده في أن تستمع الولايات المتحدة إلى موقف روسيا بشأن عدم جواز استخدام الأسلحة البيولوجية، وأن تجري حوارا أكثر انفتاحا مع المشاركين في اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية.

وأشار ميدفيديف، في مقال حول «التعاون الأمني خلال وباء فيروس كورونا المستجد» نشر على صفحات مجلة «روسيا في السياسة العالمية»، إلى أن روسيا لا تزال ملتزمة بوثيقة دولية هامة مثل اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية.

وأضاف ميدفيديف أنه «في الوقت الراهن، يحتاج هذا الاتفاق، وهو الاتفاق الوحيد من نوعه، إلى مراجعة شاملة،

تركيا: البت في 274 من أصل 289 قضية ذات صلة بالانقلاب الفاشل لسنة 2016

مؤكدا أن السلطات التركية تتابع هذا الملف عن كثب. وفي تعليقه على انتقاد السلطات الأمريكية للحكم الصادر في حق موظف سابق في القنصلية الأمريكية باسطنبول بالسجن لمدة ثماني سنوات وتسعة أشهر بنهمه «التنسيق مع التنظيم»، شدد غول على أن تصريحات الجانب الأمريكي غير مقبولة.

وقال «إذا كانوا يتحدثون عن ملف أو دليل، فإني أدعو السلطات الأمريكية إلى النظر في الملف المتعلق بتسليم زعيم التنظيم الإرهابي فتح الله قولن، حيث لدينا سبعة ملفات تسليم، ودراسة للأدلة ذات الصلة».

قال وزير العدل التركي عبد الحميد غول إنه تم البت في 274 من أصل 289 قضية ذات صلة بالمحاولة الانقلابية الفاشلة لسنة 2016، فيما لا تزال الإجراءات الخاصة بال15 الأخرى مستمرة.

وأضاف غول، في تصريح صحفي، أن النظر في القضايا ذات الصلة بالمحاولة الانقلابية الفاشلة ظل مستمرا حتى خلال فترة جائحة «كورونا»، مسجلا أن القضاء التركي يكافح، منذ 15 يوليو 2016، لتنظيم «غولن» الذي يقف وراء هذه المحاولة الانقلابية.

وأكد الوزير على عدم وجود نقص في ملف تسليم زعيم التنظيم فتح الله غولن،



إدارة ترامب ترفع دعوى قضائية لمنع نشر كتاب لمستشار الأمن القومي السابق جون بولتون

للجلد ذو النهج المتشدد، مناصب مستشار الأمن القومي لترامب قبل أن يستقيل في شتنبر الماضي بعد خلافات مع الرئيس، خصوصا حول كوريا الشمالية وحركة طالبان في أفغانستان.

وبعد الاستقالة تحولت العلاقة بين ترامب وبولتون إلى عداوة علنية، ويتوقع مراقبون أن يتضمن كتاب بولتون معلومات حساسة حول أسلوب إدارة الرئيس الأمريكي للبلاد.

ودرّج دار نشر «سايمن أند شوستر» للكتاب بعبارة «هذا هو الكتاب الذي لا يريدك دونالد ترامب أن تقرأه». ويوثق بولتون في كتابه ما يعتبره مخالفات تستدعي الإقالة ارتكبتها ترامب وتتعدى الضغوط التي مارسها على أوكرانيا للتحقيق بشأن منافسه الديمقراطي جو بايدن وأدت إلى اتهامه من قبل الديمقراطيين ومحاكمته في الكونغرس.

وتعتبر إدارة ترامب أن بولتون خرق قواعد الأساسية للسرية برفضه انتظار موافقة مجلس الأمن القومي على النص.



مؤلّفه «في انتهاك واضح للاتفاقات التي وقع عليها كشرط لتوظيفه ولإطلاقه على معلومات سرية للغاية».

ومن المقرر أن ينشر كتاب بولتون وعنوانه «ذا رووم وير إيت هابند: وايت هاوس ميموار» (المكان الذي حدث فيه ذلك: مذكرات البيت الأبيض) في 23 من الشهر الجاري.

وشغل بولتون، السياسي المثير

رفعت إدارة الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، دعوى قضائية لمنع مستشار الأمن القومي السابق، جون بولتون، من نشر كتاب يتوقع أن يرسم فيه صورة قائمة جدا عن الرئيس الجمهوري.

وتطلب الدعوى، التي رفعت أمام محكمة فدرالية في واشنطن، منع نشر الكتاب بدعوى أن بولتون لم يحز على موافقة على النص بأكمله، ما يجعل

الأردن يحذر من خطر سياسة الضم الإسرائيلية على الأمن والسلام الإقليميين والدوليين

في المنطقة.

وأكد الجانبان رفض الضم الذي يشكل خرقا للشرعية الدولية، وتقويضاً لفرص تحقيق السلام، مؤكداً على أهمية الالتزام بقرارات الشرعية الدولية واعتمادها أساساً لمفاوضات فاعلة لحل الصراع وفق حل الدولتين.

وكان العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني قد أكد أمس خلال لقاءات مع لجان وقيادات في الكونغرس الأمريكي عبر تقنية الاتصال المرئي، على موقف بلاده الراض لأى إجراء إسرائيلي أحادي لضم أراض في الضفة الغربية المحتلة.

وقال العاهل الأردني إن «أي إجراء إسرائيلي أحادي لضم أراض في الضفة الغربية، هو أمر مرفوض، ويقوّض فرص السلام والاستقرار في المنطقة»، مشدداً على ضرورة إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس حل الدولتين.



كما بحث الصفدي وملايين، الجهود المبذولة لمنع تنفيذ إسرائيل قرارها ضم أراض فلسطينية، ودرء الخطر غير المسبوق الذي سيمثله تنفيذ قرار الضم على كل جهود تحقيق السلام العادل والدائم

المجتمع الدولي بشكل سريع وفعال لمنع الضم وإعادة إحياء آفاق تحقيق السلام العادل الذي تقبله الشعوب والذي اعتمده كل الدول العربية خيارا استراتيجيا.

حذر وزير الخارجية وشؤون المغتربين الأردني، أيمن الصفدي، من أن تنفيذ إسرائيل قرار الضم «سيفتح كل فرص تحقيق السلام الشامل، ما يشكل خطرا على الأمن والسلام الإقليميين والدوليين».

وقال خلال مباحثات أجراها مع مبعوث الأمم المتحدة لعملية السلام نيكولاي ملادينو، عبر تقنية الاتصال المرئي، إن «المنطقة كلها تقف على مفترق حاسم، فإما سلام عادل طريقه حل الدولتين، وإما صراع طويل اليم سيكون النتيجة الحتمية لقرار الضم».

وأضاف، بحسب بيان لوزارة الخارجية الأردنية، أن «تنفيذ إسرائيل قرار الضم يعني اختيارها الصراع بدل السلام»، محملا إسرائيل «مسؤولية انعكاسات الضم الخطرة على العلاقات الأردنية الإسرائيلية وعلى كل مساعي تحقيق السلام الشامل».

وأكد أن «الضم سيكسر الاحتمال الذي لن ينتهي الصراع إلا بزواله عبر حل تفاوضي يجسد الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس المحتلة على خطوط الرابع من يونيو 1967، وفق حل الدولتين الذي اعتمده المجتمع الدولي سبيلا وحيدا لتحقيق السلام».

ودعا وزير الخارجية الأردني إلى ضرورة تحرك

قطاع الصيد البحري بالحسيمة يواصل الاشتغال بانتظام في احترام تام للتدابير الوقائية



أكد مندوب الصيد البحري بالحسيمة، عبد المالك الهواري، أن قطاع الصيد البحري بالإقليم يواصل، بعد تخفيف تدابير الحجر الصحي، الاشتغال بوتيرة عادية ومنتظمة في احترام تام للتدابير الوقائية التي أقرتها السلطات المختصة بسبب تفشي جائحة وباء كورونا المستجد (كوفيد 19).

وأوضح الهواري، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أنه لم يقع أي انقطاع أو تراجع في وتيرة اشتغال القطاع الذي تعبأ وانخرط بشكل كبير منذ بداية تفشي جائحة فيروس كورونا، من أجل ضمان التموين المنتظم للسوق بالأسماك وتلبية الطلب المتزايد على هذه المادة الحيوية والحفاظ على مناصب الشغل الخاصة بالقطاع. وأعرب عن سروره البالغ لعدم تسجيل أي حالة إصابة مؤكدة بالفيروس على مستوى القطاع بإقليم الحسيمة، مشيراً إلى أن ذلك تأتي بفضل الالتزام التام لكافة العاملين بالقطاع بالتدابير الاحترازية والوقائية الضرورية التي تم اعتمادها كارتداء الكمامات الواقية والحفاظ على مسافة الأمان الضرورية والتفكير بشروط النظافة الضرورية.

وأضاف في ذات السياق أن الحملات التوعوية التحسيسية التي تشرف عليها مصلحة رجال البحر التابعة لمندوبية الصيد البحري بشراكة مع غرفة الصيد البحري المتوسطية مازالت متواصلة حتى الآن وتتضمن تعقيم مراكب الصيد البحري مرة واحدة في الأسبوع، وتحسيس

المتواجدة بميناء الحسيمة استفادت منذ بداية تفشي جائحة كورونا من عمليات تعقيم واسعة، وذلك في إطار الجهود المبذولة لتطبيق الإجراءات الاحترازية للحد من انتشار فيروس كوفيد 19.

مضيفاً أن عملية تعقيم المراكب مستمرة بوتيرة مرة واحدة في الأسبوع تحت إشراف شركة متخصصة في هذا المجال. تجدر الإشارة إلى أن جميع مراكب الصيد

دعم مالي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمندوبية السجون: إنتاج 20 ألف كمامة يوميا في المؤسسات السجنية



الإنتاج تخضع للضوابط الحاري بها العمل، وتتوافق مع المعايير الصحية المعتمدة على المستوى الوطني، كما تستوفي الشروط التي تضعها الإدارات الوصية. وخلص البلاغ إلى أن هذه المبادرة المبتكرة، التي أطلقتها المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، مكنت نزل المؤسسات السجنية من تجميع خبراتهم والمساهمة في الجهود التي يبذلها الجميع للتصدي للجائحة.

مكتب البرنامج الأممي في إطار التعاون الذي يربطه بمندوبية السجون. وأضاف أن هذا التعاون يهدف إلى المساهمة في الوقاية من مرض كوفيد-19 من خلال تجهيز ورش لتصنيع الكمامات الواقية، وتكوين السجناء على تقنيات جديدة للخياطة وممارسات حديثة قادرة على التأقلم مع متطلبات سوق الشغل، وكذا تحضيرهم قصد إعادة إدماجهم. وأشار البلاغ إلى كافة مراحل

أفاد بلاغ مشترك للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أنه تم تجهيز 20 مؤسسة سجنية بمعدات ومواد أولية لتصل قدرتها الإنتاجية إلى 20 ألف كمامة في اليوم، وذلك في إطار الجهود الوطنية لمكافحة تفشي كوفيد-19. وأوضح المصدر ذاته أن مشروع تصنيع الكمامات الواقية في وحدات الإنتاج داخل المؤسسات السجنية استفاد من دعم مالي من

تتمتع عناصر المصلحة الولائية للشرطة القضائية بمدينة مكناس، مساء أمس، من توقيف شخص (27 عاماً) وذلك للاشتباه في تورطه في قضية تتعلق باختطاف واحتجاز قاصر باسستعمال العنف وفقاً لما جاء في بلاغ للمديرية العامة للأمن الوطني.

وأوضح البلاغ أن المشتبه فيه كان قد استعمل العنف لاقتياد فتاة قاصر تبلغ من العمر 14 سنة إلى منطقة خلاء بحي «برج مولاي عمر» بمدينة مكناس يوم الاثنين 15 يونيو الجاري، حيث احتجزها وهتك عرضها بالعنف، وذلك قبل أن تسفر الأبحاث والتحريات المنجزة عن تحديد هويته وتوقيفه. وأضاف البلاغ أنه تم الاحتفاظ بالمشتبه فيه تحت تدبير الحراسة النظرية على خلفية البحث القضائي الذي يجري تحت إشراف النيابة العامة المختصة، وذلك للكشف عن جميع ظروف وملابسات هذه القضية، وكذا تحديد جميع الأفعال الإجرامية المنسوبة للمعني بالأمر.



خير: تطبيق «وقايتنا» لا يقوم بتجميع أية معطيات شخصية



وبالنسبة إليه، فإن التطبيق مكن من رقمنة تتبع انتشار الفيروس، وأبان عن فعالية كبيرة لكونه يتيح إمكانية رصد الحالات الإيجابية والأشخاص الذين كانوا على اتصال بها بطريقة دقيقة. ومن جهته، أوضح المسؤول بشركة (Excelerate Systems) المتخصصة في قاعدة البيانات الكبرى والرقمنة والذكاء الاصطناعي عادل بن يوسف أن هذا النوع من التطبيقات الخاصة بالتتبع أبانت عن نجاعتها في حوالي 35 بلداً. وقال إنه «في المغرب تم تجاوز سقف مليون

أكد الرئيس المدير العام لشركة (ديال) تكنولوجي) المساهمة في تطوير تطبيق «وقايتنا» زهير لخديسي أن هذا التطبيق المصمم للإشعار باحتمال التعرض لعدوى فيروس كورونا المستجد «كوفيد-19» لا يقوم بتجميع أية معطيات شخصية. وقال لخديسي، خلال مشاركته في لقاء عن بعد نظمته مؤخرا جمعية مستخدمي أنظمة المعلومات بالمغرب حول هذا التطبيق الذي أصبح موضوع الساعة، إن التطبيق يقوم بتجميع معلومات القرب ذات الصلة بالبيانات المشفرة، وليس المعلومات المتعلقة بالأشخاص. وأبرز، في هذا الإطار، أن «اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي كانت منذ البداية شريكة في تطوير التطبيق، أي منذ بداية شهر أبريل، ومنحت موافقتها عليه. كما أنها أحدثت لجنة خاصة لتتبع تطوير هذا التطبيق وافتحاص الخطوات التي تم القيام بها في هذا السياق». وأضاف أنه لضمان المزيد من الشفافية، فإن رمز المصدر تم تقاسمه مع مجموعة المطورين، وهو ما يعتبر سابقة من نوعها في المغرب. وسجل أن «وقايتنا» يقوم على مبدأ «الاختيار»، فالمستعمل هو من يختار تحميل التطبيق بشكل إرادي وتقديم المعلومات من عدمه، ملاحظاً أنه «اليوم، 90 في المائة من حالات الإصابة ب (كوفيد 19) التي تم الإبلاغ عنها ورصدها سجلت بواسطة هذا التطبيق».

بشأن محاربة التزوير وانتحال الهوية

لفتيت .. الجيل الجديد للبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية يروم الاستجابة لتطلعات المواطنين ومختلف الفاعلين



أكد وزير الداخلية عبد الوافي لفتيت، أن الجيل الجديد للبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية يهدف إلى الاستجابة لتطلعات المواطنين ومختلف الفاعلين على صعيد المملكة بخصوص محاربة التزوير وانتحال الهوية. وقال لفتيت، في معرض تقديمه لمشروع قانون رقم 04.20 يتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية أمام لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة بمجلس النواب، إن مشروع القانون يروم إعداد جيل جديد للبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية بمعايير أمان متطورة، تمكن من حماية المواطن، وذلك من أجل تطوير هذه الوثيقة التعريفية للحد من مظاهر التزوير أو انتحال محتمل لهويته الجديدة من جهة، ومن أجل إدماج وظائف جديدة من جهة أخرى، تسمح بمواكبة الرؤية التنموية الرقمية التي تنهجها المملكة وبدعم مختلف الهيئات في إنجاز مشاريعها الرقمية. ولفت الوزير إلى أنه تم إطلاق مشروع تحديث البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، بإدماج عناصر جديدة للأمان المادي واللامادي طبقا للتوصيات الأكثر اعتمادا في مجال تدبير الهوية، وحلول تسمح باستغلال هذه الوثيقة، خاصة في الخدمات الإلكترونية، وذلك بتوفير أرضية للثقة لصالح المواطنين والهيئات.

وأبرز لفتيت، في هذا السياق، أن البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، التي تعتبر وثيقة رسمية تصدرها المديرية العامة للأمن الوطني، ستشكل «جسرا سريعا وأمانا» نحو الخدمات عبر الإنترنت، حيث تضمن للمواطنين المغاربة إمكانية الولوج الآمن إلى الخدمات الرقمية. وأضاف لفتيت، في معرض تقديمه لمشروع قانون رقم 04.20 يتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية أمام لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة بمجلس النواب، إن مشروع القانون يروم إعداد جيل جديد للبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية بمعايير أمان متطورة، تمكن من حماية المواطن، وذلك من أجل تطوير هذه الوثيقة التعريفية للحد من مظاهر التزوير أو انتحال محتمل لهويته الجديدة من جهة، ومن أجل إدماج وظائف جديدة من جهة أخرى، تسمح بمواكبة الرؤية التنموية الرقمية التي تنهجها المملكة وبدعم مختلف الهيئات في إنجاز مشاريعها الرقمية. ولفت الوزير إلى أنه تم إطلاق مشروع تحديث البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، بإدماج عناصر جديدة للأمان المادي واللامادي طبقا للتوصيات الأكثر اعتمادا في مجال تدبير الهوية، وحلول تسمح باستغلال هذه الوثيقة، خاصة في الخدمات الإلكترونية، وذلك بتوفير أرضية للثقة لصالح المواطنين والهيئات.

وأما في ما يخص الأحكام الجديدة للبطاقة الوطنية للتعريف الإلكتروني، يشير المسؤول الحكومي، فإن مشروع القانون يدرج تعويض الشفرة القضيبي للبطاقة الحالية بالمساحة المقروءة آليا «MRZ»، وإحداث قن ولوج مطبوع على البطاقة، ويسمح هذان العنصران بالولوج إلى النسخة المسجلة في الرقابة الإلكترونية والتي تشمل

وشروط تسليمها وتجديدها وكذا إلغاء شهادات الأمان الرقمية المتعلقة بها. وإضافة إلى ذلك، يبرز الوزير، فإن مشروع القانون قد أحال على نص تنظيمي بشأن تحديد معطيات يمكن إضافتها في الرقابة الإلكترونية وكذا تغيير أو تنميط هذه المعطيات وكذا الهيئات التي يمكن أن تتولى تدبيرها، والكيفيات التي يتم وفقها هذا التدبير.

وخلص إلى أن بطاقات التعريف الإلكترونية الحالية ستبقى سارية المفعول، ولن تلزم أي مواطن بتغييرها إلا في حالة رغبته في الاستفادة من خدمات بطاقة التعريف الجديدة.

الأرضية القانونية التي تسمح للمديرية العامة للأمن الوطني بأن تخول لهيئات عامة وخاصة استغلال البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية عبر آليات تقنية معينة، أو أن تضيف معلومات جديدة على مستوى الرقابة الإلكترونية للبطاقة، مع تفويض تدبيرها لهذه الهيئات، وذلك مع الامتثال للنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

وذكر لفتيت بأن مشروع هذا القانون يحيل على مقتضيات تنظيمية من أجل تحديد نموذج البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، وكذا تحديد صلاحيتها

المعلومات المطبوعة على الوجهين الأمامي والخلفي للبطاقة، وذلك لتسهيل الرقن الآلي، كما تتضمن هذه النصوص أحكاما تسمح بتسجيل معلومات إضافية اختيارية على صعيد رقابة البطاقة، وذلك بطلب من صاحب البطاقة، موضحا أن هذه المعلومات الإضافية تتعلق بإتمام بعض الإجراءات الإدارية (من قبيل العنوان الإلكتروني، رقم الهاتف، اسم وهاتف الشخص الذي يمكن الاتصال به في حالة الطوارئ).

وفي ما يخص استغلال وظائف البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية من قبل المؤسسات الأخرى، يقول الوزير، فإن مشروع القانون يوفر

عودة تدريجية للحياة الطبيعية بإقليم الحوز بعد تخفيف الحجر الصحي

لتحناوت في الدينامية الاقتصادية للمدينة كما هو الشأن في باقي الجماعات الترابية المجاورة. وأوضح أنه من أجل ضمان الأمن الصحي للمواطنين والتجار، تركزت الجهود، بالتنسيق مع السلطات الإقليمية والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية ومجموع الخدمات المعنية، حول تنظيم حملة تعقيم واسعة للتطهير والتعقيم وتنظيف مختلف المرافق والتجهيزات بالسوق قبل افتتاحه.

وأضاف أنه تم إيلاء أهمية خاصة لتحسيس التجار بشكل مستمر ومقدمي الخدمات وكذا زوار السوق، إزاء أهمية التقيد بالتدابير الصحية والوقائية المعتمدة في هذا الجانب.

من جانبه، عبر رئيس المجلس الجماعي لتحناوت، أحمد علا، عن فخره برؤية الحياة تعود إلى مجراها الطبيعي بشكل شبه عادي بعد نحو ثلاثة أشهر من الحجر الصحي، منوها في هذا السياق بأهمية إعادة افتتاح السوق الأسبوعي لتحناوت. واستعرض علا، في تصريح مماثل، سلسلة من التدابير المعتمدة، معبرا عن امتنانه لمختلف المتدخلين من أجل تفانيهم والتزامهم الراسخ، الذي مكن مدينة تحناوت من استعادة وضعيتها السابقة. ومن شأن العودة التدريجية للحياة الطبيعية على تراب إقليم الحوز أن تخفف بشكل كبير من الداعيات الاقتصادية والاجتماعية التي خلفها الوباء على الشرائح المجتمعية الهشة. واستقبل السوق الأسبوعي لتحناوت حوالي 2000 زائر جاؤوا للتموين واكتشاف مختلف المنتجات المعروضة للبيع، وذلك في احترام تام للتدابير الوقائية كتفادي التجمعات أو الاختلاط داخل هذا الفضاء التجاري.

السلطات المحلية والدرك الملكي والقوات المساعدة وفاعلي المجتمع المدني، بجولات ميدانية لمراقبة مدى الالتزام بإشهار الأمان وكذا جودة المواد المعروضة، مع السهر على احترام القواعد الصحية السارية بالنسبة للتجار والزوار. وخلف قرار إعادة فتح السوق الأسبوعي ارتياحا كبيرا في أوساط التجار وباتاعي المواشي والمواد الغذائية والملابس والمواد البلاستيكية والخضروالفاكهة والحبوب والأعلاف، إلى جانب المهن والخدمات، على غرار المقاهي والمطاعم التي فتحت أبوابها أمام الطلاب المحملة. وبالمناسبة، أكد رئيس قسم الشؤون الاقتصادية والتنسيق بعمالة الحوز، محمد عبار، أن إعادة افتتاح السوق الأسبوعي الهام بالمنطقة، تأتي عقب الجهود المتواصلة المبذولة في انسجام تام بين السلطات الإقليمية والمحلية، ومصالح الصحة والمنتخبين والمحليين، وفاعلي المجتمع المدني ومجموع المصالح المعنية قصد محاربة الوباء بشكل ناجح. وأشار عبار، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، إلى اعتماد سلسلة من التدابير الرامية إلى تخفيف الحجر الصحي، وذلك في تآلؤ مع استراتيجية الحكومة، مبرزا الدور الهام للسوق الأسبوعي

(الدرك الملكي والقوات المساعدة)، وكذا فاعلي المجتمع المدني. وبمركز مدينة تحناوت، ومنذ الساعات الأولى من صباح الثلاثاء، بدت الحركة ظاهرة وسط احترام للقواعد الوقائية والصحية، تزامنا مع افتتاح السوق



الأسبوعي كفضاء للتجارة والمبادلات، الذي يجمع كل يوم ثلاثاء، الساكنة المنحدرة من عدد من قرى الإقليم بغرض التموين. وداخل هذا الفضاء التجاري الذي يضطلع بدور هام في دينامية الاقتصاد المحلي، تقوم لجنة مختلطة مكونة من ممثلي

يعيش إقليم الحوز، منذ اعتماد الرفع التدريجي للحجر الصحي، وعلى غرار باقي أقاليم المملكة، على إيقاع عودة الحياة الطبيعية وسط استئثار ورضى من الساكنة المحلية.

ويفضل الوضعية الوبائية «العادية والمطمئنة» على صعيد هذا الإقليم المصنف ضمن المنطقة رقم 1 المستفيدة من تخفيف تدابير الحجر الصحي، استؤنفت الأنشطة الاقتصادية وعادت الحياة إلى مجراها الطبيعي، بشكل مدروس ومتحكم فيه، مع إظهار الساكنة لحسن عال من المسؤولية والمواطنة المثالية. وبمدينة تحناوت عاصمة إقليم الحوز وبعدد من المراكز الحضرية الصاعدة كأمزميز وأوريكا وأيت أورير وتصلوحت، تشهد الشوارع والأماكن الرئيسية حركة بؤوبة مقرونة بدينامية كانت إلى وقت قريب، غير ممكنة بسبب حالة الطوارئ الصحية المعتمدة لمكافحة انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19). وأصبحت السلوكيات الوقائية المتصلة باستعمال المواد المطهرة وارتداء الكمامات الواقية واحترام التباعد الاجتماعي شيئا «مألوفا واعتاديا» لدى الساكنة التي أصبحت واعية تمام الوعي بضرورة أخذ الحيطة والتقيد بهاته التدابير. وما كان لهاته التعبئة المتواصلة والمثالية أن تتجسد على أرض الواقع من دون الالتزام الراسخ والتواجد في خطوط المواجهة الأولى مع كوفيد-19، لكل من السلطات المحلية والصحية، وقوات الأمن

صحيفة أسبوعية تصدر كل خميس لتتيرك الطريق إلى الخبر

- سياسة وطنية
- إقتصاد وأعمال
- شؤون قانونية
- قضايا وحوادث
- الرياضة
- صحة وطب
- شؤون دينية
- ملفات وتقارير إخبارية
- قضايا جهوية
- قضايا دولية

الكل في عدد واحد

الجودة في إخباركم تتطلب منا

أن لا نتعاب